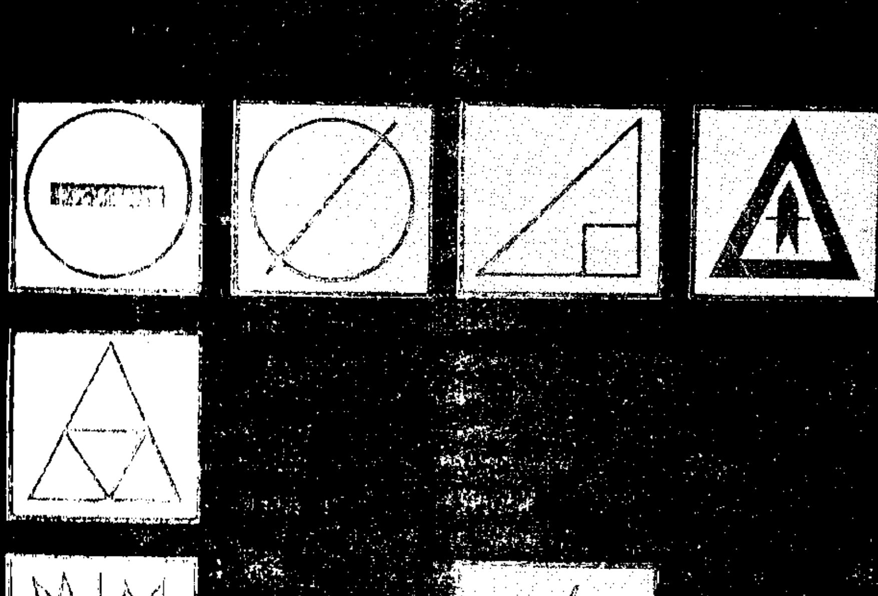
عِلم الدّلالة عِنْدَ العَرَبِ

دراسة مقارنة مع السّيمياء الحديثة

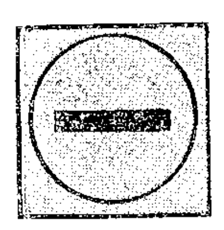
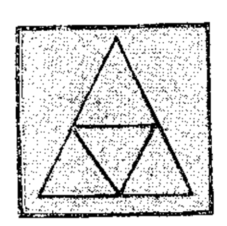
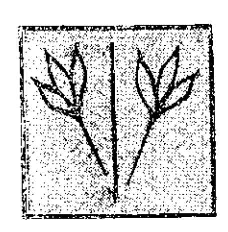
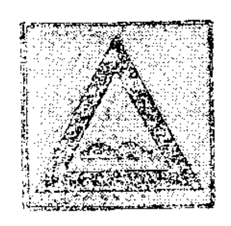




عادل فاخوري



دار الطليعة - بيروت

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

علم الدلالة عند العرب

دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة

عادل فاخوري

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

بيروت ـ لبنان
ص . ب ١٨١٣ ـ ١١
تلفون ٣٠٩٤٧٠
٣١٤٦٥٩

الطبعة الأولى: أيار (مايو) ١٩٨٥
الطبعة الثانية: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٤

للمؤلف

- □ **المنطق الرياضي**، المؤسسة الجامعية للدراسات، طبعة رابعة منقحة، بيروت، ١٩٨٨.
- □ **الرسالة الرمزية في أصول الفقه**، دار الطليعة، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٩٠.
- □ **منطق العرب، من وجهة نظر المنطق الحديث**، دار الطليعة، طبعة ثالثة، بيروت، ١٩٩٤.
- □ **اللسانية التوليدية والتحويلية**، دار الطليعة، طبعة ثانية، بيروت، ١٩٨٨.
- □ **تيارات في السيمياء**، دار الطليعة، طبعة أولى، بيروت، ١٩٩٠.

أ ـ مقدمة

إذا لم يكن علم السيمياء ، بالمعنى الحديث ، قد اصبح فرعاً من المعارف الصورية معترفاً به بوصفه مجال بحث مستقل إلا في هذا القرن وخصوصاً في النصف الثاني منه ؛ فهذا لا ينفي أن أصوله تعود إلى بداية الفلسفة . وبالفعل فإن معظم المذاهب والتيارات الفكرية قد تعرضت لهذا الموضوع بشكل او بآخر وفق أغراضها المنهجية . وليس من مبالغة في القول إن الفكر العربي استطاع أن يتوصل في مرحلته المتأخرة إلى وضع نظرية مستقلة وشاملة ، يمكن اعتبارها أكمل النظريات التي سبقت الابحاث المعاصرة .

ان تأثر العرب بالمدرستين اليونانيتين : المدرسة المشائية والمدرسة الميغارية ـ الرواقية لا يقبل الشك ، كما سيتبين لنا عبر المفاهيم والمصطلحات الشائعة في علم الدلالة عندهم . ومن الطبيعي أن يكون أوائل الفلاسفة العرب كالفارابي وابن سينا قريبين جداً من المعطيات اليونانية . فيما بعد أدى النقد المتواصل الذي أخضعت له المفاهيم القليلة التي وضعها هؤلاء إلى تفاصيل دقيقة في تعريف الدلالة وأقسامها . وإذا كان هذا العلم قد ظهر في كتب المنطق من حيث أنه من المقدمات العامة ، فإن تطوره يدين ، مع ذلك ، للتحاور بين المنطق وعلوم المناظرة وأصول الفقه والتفسير والنقد الأدبي والبيان .

أو بوجه حصري ، إذا اعتبرنا أن الابحاث الدائرة حول هذا الموضوع في علوم المناظرة والأصول والتفسير والنقد تعود إما إلى حقل المنطق أو إلى حقل البيان ، كان تطور علم الدلالة عائداً الى تزاوج هاتين الرؤيتين .

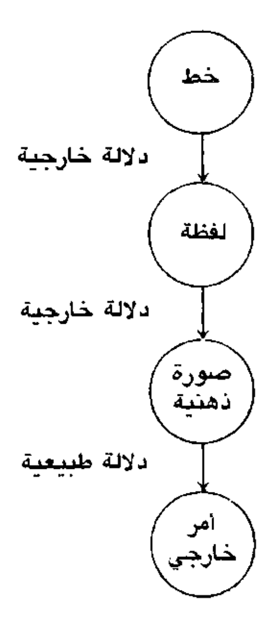
حالياً تنصب المحاولات على البحث عن صياغة رياضية لعلم السيمياء . ولا شك ان مثل هذه البنى الرياضية واللغات الصورية الدقيقة متوافرة لمثل هذه المحاولات ، الأمر الذي يكسب النظريات المستجدة من بين الميزات الأخرى أفضلية الدقة والصرامة . لكن ، إذا أخذنا بعين الاعتبار ان المناطقة العرب قد نجحوا في القرن الثالث عشر في وضع أسس نظرية النسب ، أي ما يقارب اليوم مبادىء نظرية المجموعات primitif set theory ، واستعانوا بها لتحديد بعض العلاقات الدلالية ، تحققنا ان معالجتهم لعلم الدلالة تشكل أول منحى في اتجاه الطريق الصوري .

٢ ـ تعريفات الدلالة

بوجه عام ، ينحصر بحث الدلالة عند الفلاسفة المتقدمين كالفارابي وابن سينا والغزالي على الدلالة اللفظية ، وتعريفهم لها يتبع عن كثب مفهوم أرسطو ، فالدلالة بنظرهم تتناول : اللفظة والأثر النفسي ، اي ما يسمى أيضاً بالصورة الذهنية ، والأمر الخارجي . أما الكتابة فهي لا شك تدخل بعين الاعتبار إذ أنها دالة على الألفاظ . لكن دورها هذا ليس ضرورياً عند ابن سينا خلافاً لأرسطو . « فقد كان يمكن ان تكون لها أيضاً دلالة على الآثار بلا توسط الألفاظ حتى يجعل لكل أثر في النفس كتابة معينة ، مثلاً للحركة كتابة وللسكون أخرى ، وللسماء أخرى وللأرض أخرى ، وكذلك لكل شيء . لكنه لو أجري الأمر على ذلك لكان الانسان ممنواً بأن يحفظ الدلائل على ما في النفس ألفاظاً ويحفظها نقوشاً . والأول يسهل له إما برياضة التربية وإما بتعلم شاق . فإذا الزم مرة ثانية ان يحفظ كتابة بهذه الصفة ، كان كمن يلزم تعلم لغة من رأس . فوجد الأخف في ذلك أن يقصد إلى الحروف الأولى القليلة العدد فيوضع لها أشكال ، فيكون حفظها مغنياً عما سلف ذكره . فإنها إذا حفظت بتأليفها رقماً تأليف الحروف لفظاً ، فصارت الكتابة بهذا السبب دليلاً على الألفاظ أولاً »[١] . وهكذا يكون الخط دالاً على اللفظة،

(١) ابن سينا، الشفاء: في العبارة، ص ٥ .

واللفظة على الصورة الذهنية ، وهذه على الأمر الخارجي . فكل من اللفظة والصورة الذهنية هو دال ومدلول في الوقت ذاته ، بينما الخط دال غير مدلول عليه ، والأمر الخارجي مدلول عليه غير دال كما يزعم مفسرو أرسطو[١] . أما نوعية الدلالة بين هذه الأمور الأربعة فهي ، كما يسميها ابن سينا[٢] ، خارجية بين الخط واللفظة ، واللفظة والصورة الذهنية ؛ بينما هي طبيعية بين الصورة الذهنية والأمر الخارجي :



ومن الواضح أن الدلالة الخارجية هنا تعني ما يسمى عندهم بالدلالة الوضعية ، أي الدلالة الرمزية symbolic بمفهوم بيرس ، والدلالة الطبيعية توافق الدلالة الايقونية iconic عند هذا الأخير . من حيث الدلالة ، علاقة الخط بالصورة الذهنية ، بتوسط اللفظ أو من

---

(١) راجع: الفارابي، شرح كتاب العبارة، ص ٢٥.

(٢) راجع: ابن سينا، في العبارة، ص ٥.

دونه ، هي علاقة اللفظة ذاتها بالصورة ؛ لكن من حيث وسيلة الايصال ، ثمة دور مختلف لكل منهما . فاللفظ من حيث هو فعل أنفع في التخاطب الحاضر ، بينما الكتابة تصلح « لإعلام الغائبين من الموجودين في الزمان أو من المستقبلين إعلاماً بتدوين ما علم »[١] .

إن اعتبار اربعة أمور في الدلالة اللسانية لا يعني ان العلامة اللسانية تتطلب أربعة اركان ، أو على الأقل ثلاثة إذا أخرجنا الكتابة ؛ إذ أن الدلالة تكتمل فقط بركنين هما الدال والمدلول . لذلك فالتركيب الدلالي السابق يأتلف من ثلاث دلالات أي علامات sign بالمفهوم الحديث ، هي : الخط ـ اللفظة ، اللفظة ـ الصورة الذهنية ، الصورة الذهنية ـ الأمر الخارجي . لذلك تتوقف الدلالة اللفظية بالمعنى الحصري على العلاقة بين اللفظ والصورة الذهنية . « فمعنى دلالة اللفظ ان يكون إذا ارتسم في الخيال مسموع اسم ، ارتسم في النفس معنى ، فتعرف النفس أن هذا المسموع لهذا المفهوم ، فكلما أورده الحس على النفس التفتت إلى معناه »[٢] .

صحيح ان ابن سينا ومعظم من اشتغل في الدلالة عند العرب ، لا يستثنون الأمر الخارجي أي المرجع referent من العلامة اللفظية ، لكن تعلق اللفظ به لا يتم إلا عن طريق الصورة الذهنية بواسطة دلالة إضافية . مع هذا لا يخلو الأمر من موقف مشابه لاتجاه دوسوسير . فيحيى العلوي يصرح بأن « الحقيقة في وضع الألفاظ إنما هو للدلالة على المعاني الذهنية دون الموجودات الخارجية . والبرهان على ما قلناه هو أنا إذا رأينا شبحاً من بعيد وظنناه حجراً ، سميناه بهذا الاسم ، فإذا دنونا منه وظننا كونه شجراً ، فإنا نسميه بذلك ، فإذا ازداد

---

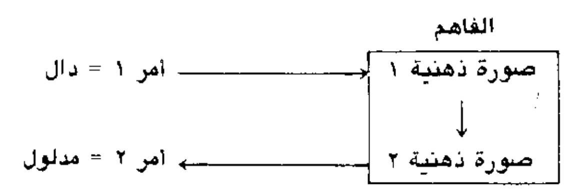
(١) ابن سينا، المصدر ذاته، ص ٢.

التمييز نفسه موجود عند اغسطينوس ، ولعله مأخوذ عن الرواقيين . انظر بهذا الشأن:
Todorov, théories du symbole p. 54

(٢) ابن سينا، الشفاء، العبارة، ص ٤.

التحقيق بكونه طائراً ، سميناه بذلك ، فإذا حصل التحقيق بكونه رجلاً سميناه به . فلا تزال الالقاب تختلف عليه باعتبار ما يفهم منه من الصور الذهنية . فدل ذلك على أن إطلاق الألفاظ انما يكون باعتبار ما يحصل في الذهن . ولهذا فإنه يختلف باختلافه »[١] .

من تعميم مفهوم ابن سينا للدلالة اللفظية على كل العلامات لفظية كانت أم غير لفظية ، يصبح تعريف الدلالة كما ينسب المتأخرون ذلك إلى ابن سينا نفسه : « فهم أمر من أمر »[٢] . ظاهر هذا التعريف انه يرجع الدلالة إلى فهم السامع أو المتكلم ، أي ان فهم الأمر الأول ، أي الدال ، يستدعي في الذهن فهم الأمر الثاني وهو المدلول :



وبالتالي يفسر الدلالة بعلاقة ذهنية بين صورتين . واعتُرض على مذهب المتقدمين هذا بأن الدلالة وصف للدال ، والفهم وصف للفاهم ، وحينئذ يلزم على تفسيرهم تفسير ما هو وصف لأمر بما هو وصف لغيره[٣] . فلازالة الاشكال الناجم عن هذا التفسير ، بالرغم من إمكانية تحميل التعريف تأويلاً موضوعياً من جهة العلاقة بين الأمرين ، صححوا المفهوم السابق للدلالة وجعلوه « كون آمر بحيث يفهم منه أمر آخر » مما يشير إلى ان انتقال الفاهم من الأمر الأول إلى الأمر الثاني هو بسبب حيثية إضافية أي علاقة معينة بين الاثنين ، « فإذا نسبت

---

(١) الطراز، الجزء الأول، ص ٣٦.

(٢) انظر على سبيل المثال: السنوسي، شرح السنوسي على مختصره، ص ١١ الانصاري، شرح ايساغوجي، ص ١١. الدسوقي، حاشية على التذهيب، ص ٨٦

(٣) راجع: المصادر ذاتها، الصفحات ذاتها .

إلى اللفظ قيل إنه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى العالم بالوضع عند إطلاقه ؛ وإذا نسبت إلى المعنى قيل إنه مدلول هذا اللفظ بمعنى كون المعنى منفهما عند إطلاقه . فكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة »[1] .

الاختلاف في الصياغة بين التعريفين هو أن الأخير يلحظ النسبة بين الدال والمدلول ، بينما التعريف السابق يبين نسبتهما إلى الفاهم . هذا ما يختصره قول زكريا الانصاري في كلامه عن الدلالة اللفظية: « لما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى ، بل بينهما وبين السامع ، اعتبرت إضافتها تارة إلى اللفظ فتفسر بفهم المعنى منه أي انفهامه ، وتارة إلى السامع فتفسر بفهمه المعنى أي انتقال ذهنه إليه »[2] . أي انه وفق الاعتبار الأول ، يمتلك اللفظ ، وبوجه عام الدال ، خاصة موضوعية هي خاصة أن يفهم منه شيء آخر ، وهي التي تتيح للسامع الانتقال من أمر إلى أمر . فمجـرد الانتقال في الذهن من أمر إلى أمر لا يكفي لجعل الأول دالاً والثاني مدلولاً ، وإلا لكان اي تعاقب صورتين في الذهن يحتم علاقة دلالة بين الأمرين الموافقين لهما . « إذ لا اشتباه في ان الدلالة صفة اللفظ بخلاف الفهم والانتقال، ولا في ان ذلك الفهم والانتقال من اللفظ انما هو بسبب حالة ، فكأنه قيل: هي حالة اللفظ بسببها يفهم المعنى منه أو ينتقل منه إليه . فكأنهم نبهوا . بالتسامح . على ان الثمرة المقصودة من تلك الحالة هي الفهم أو الانتقال ، فكأنها هو »[3] . من وجهة النظر هذه ، تمثل الترسيمة الآنفة الذكر الثمرة المقصودة . وكان لا بد لكي نجمل الاثنين معاً ، أن نبرز أولاً الإضافة الخارجية بين الدال والمدلول على هذا النحو :

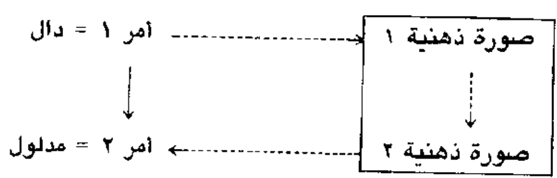
---

(١) التحتاني، شرح مطالع الأنوار، ص ٢٨

(٢) شرح ايساغوجي، ص ١١.

(٣) الجرجاني، حاشية على شرح مطالع الأنوار، ص ٨٨ .





إلى جانب هذا الاعتراض على التعريف الأول ، اعني « فهم أمر من أمر » ، أورد عليه بأنه يتطلب من الدال حصول الفهم منه بالفعل ؛ وبهذا المعنى مثلاً لا تعتبر اللغة الهيروغليفية أو المسمارية أو بعض النصب الأثرية قبل فك رموزها دالة ، مع ان المتعارف عليه هو « ان الدال يوصف بالدلالة قبل الفهم وبعده »[1] . فللتنويه بكون الدلالة مطلقة ، ألحقوا بالتعريف المصحَّح للدلالة « كون أمر بحيث يفهم منه أمر ، فهم أو لم يفهم »[2] . ومن البين ان هذا التعميم للدلالة ينتج عن كونها صفة متعلقة أساساً بالدالات ، وما صلاحية الفهم سوى لازم لها . انطلاقاً من هذا النقد ، شاع بين المتأخرين هذا التعريف للدلالة ، وهي انها « كون الشيء بحالة ، يلزم من العلم به العلم بشيء آخر »[3] .

---

(١) الحفني، حاشية على شرح ايساغوجي، ص ١١.
(٢) انظر على سبيل المثال: السنوسي، شرح المختصر، ص ٢٤.
(٣) راجع: التحتاني، شرح الشمسية، ج ١، ص ١٧٤.
الخبيصي، التذهيب، ص ٥١.
الانصاري، شرح ايساغوجي، ص ١١.

٣ـ أنواع الدلالات

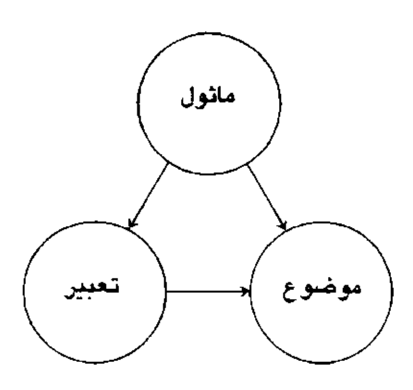
بما أن الدلالة هي علاقة تضايف معينة بين الدال والمدلول ، فأنواع الدلالة تتعدد بحسب إيجاد اختلافات في العلاقة المذكورة . وثمة توافق عام عند العرب على تقسيم الدلالة ثلاثة أنواع : عقلية وطبيعية ووضعية . هذا الحصر للدلالة في الأنواع المذكورة ليس حصراً عقلياً ، إذ أن العقل لا يجزم به بمجرد ملاحظة القسمة ، مع قطع النظر عن العلامات الحاصلة في الخارج : بل هو حصر جعلي ، أي ناجم بواسطة الاستقراء عن تدخل الجاعل[١] .

من وجهة نظر عقلية صرفة ، توصل الفيلسوف الاميركي بيرس Pierce إلى تقسيم ثلاثي للعلامات يقترب من أنواع الدلالات عند العرب . فتقسيم العلامة إلى شاهد index وإيقونة icon ورمز symbol ، الذي شاع من بعده في السيمياء الحديثة ، يشبه ولا شك أنواع الدلالات الثلاثة ، اعني العقلية والطبيعية والوضعية . كما أن هناك أكثر من جانب تقارب بين نظرية الدلالة عند العرب والسيمياء عند بيرس . لذلك كان من المفيد في هذا السياق توضيح بعض مفاهيم هذا الأخير .

تنطلق السيمياء عنده من التركيب الثلاثي للعلامة من : الماثول

(١) انظر: السيالكوتي، حاشية على حاشية الجرجاني، ص ١٧٧.

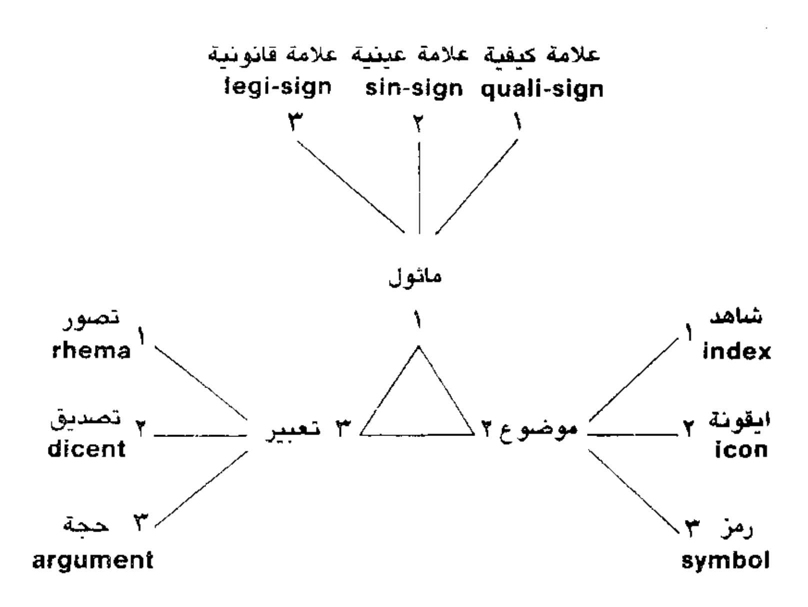
representamen أي الدال ، والموضوع object أي الأمر الخارجي ، والتعبير interpretant أي الصورة الذهنية التي تصدر عن المعبِّر interpret :



فالعلامة ، اي الدلالة ، هي إذن علاقة ثلاثية (ل) بين ثلاث حيثيات :

علامة ⇆ ل (ماثول ، موضوع ، تعبير) .

وكل حيثية من الحيثيات الثلاثة تخضع بدورها لتفريع ثلاثي . فالتفريع الشائع للعلامة إلى شاهد وإيقونة ورمز ليس على وجه التحديد سوى تفريع لها بالنسبة للموضوع . أما بالنسبة للماثول فتتفرع الدلالة وفقاً للمقولات الثلاث على التوالي إلى : علامة كيفية Quali-sign ، علامة عينية Sin-sign وعلامة قانونية Legi-sign . وأما بالنسبة للتعبير فتكون العلامة إما تصديقاً Rhema أو تصوراً dicent أو حجة argument :



استناداً إلى هذه المفاهيم ، لا تستقم العلامة بالمعنى الكامل الا بالتئام ثلاثة فروع ، كل فرع من إحدى الحيثيات الثلاثة . وعلى ذلك مثـلاً تكون اشارة السير علامة تصديقية شاهدية قانونية ، وكلمة « بيت » علامة تصورية رمزية قانونية .

١ ـ ٣ الدلالـــة الوضعيـــة

الدلالة الوضعيّة هي الدلالة الاتفاقية المتعارف عليها بمعنى « جعل شيء بإزاء شيء آخر بحيث إذا فهم الأول فهم الثاني »[١] ، كدلالة الخط والعقد والاشارات والنصب . وبالرغم من أن هذا التعريف هو لمطلق الوضع[٢] ، إلا أن الباحثين استقصوا بالتفصيل الدلالة الوضعية اللفظية . وليس من العسير أحياناً تعميم ذلك على الدلالة

(١) الجرجاني، حاشية على شرح الشمسية، ص ١٧٦.

(٢) الاسفرائيني، الأطول، ج ٢، ص ٥٤.

الوضعية ككل ، طالما ان البحث يتناول الألفاظ والمعاني من حيث هي دالات ومدلولات .

لكي تنعقد الدلالة اللفظية ، لا بد من ثلاثة أمور « اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة ، والمعنى الذي جعل اللفظ بإزائه ، وإضافة عارضة بينهما هي الوضع ، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى على ان المخترع قال إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى »[1] . وبسبب هذه الاضافة أي الوضع ، يطلق أيضاً على المضاف ، وهنا اللفظ ، اسم « الموضوع » ، وعلى المضاف إليه ، وهنا المعنى ، اسم « الموضوع له » .

تحت الدلالة الوضعية اللفظية ، يدرج العرب كل الألفاظ دون استثناء ؛ لكنهم يميزون داخلها أصنافاً تفيد في فهم تركيب العلامة . ويستند تصنيفهم إلى كمية الموضوع والموضوع له وكمية الجانب الملحوظ به كل منهما . والمثال على ذلك انه قد يوضع لفظ جزئي ملحوظ بأمر كلي لمعنى كلي ملحوظ بأمر جزئي . « أما جانب المعنى الموضوع له ، فعلى ستة أوجه ، لأنه إما كلي أو جزئي واحد أو جزئيات متعددة ، سواء كانت متناهية محصورة أو غير متناهية . وكل منها إما أن يلاحظ بأمر كلي أو بأمر جزئي . وأما جانب اللفظ الموضوع فهو ايضاً يتصور على ستة أوجه ، فترتقي الوجوه المحتملة إلى ستة وثلاثين ، بضرب ستة في ستة ، وليكن هذا الجدول موضوعاً لتفاصيلها »[2] :

---

(١) التحتاني، شرح مطالع الأنوار، ص ٢٨.

(٢) الريزوي، ديباجة شرح البرهان، ص ٣٧ ـ ٣٨ .

		لمعنى كلي ملحوظا :		لمعنى واحد جزئي ملحوظ		لمعان جزئية ملحوظة :	
		بامر كلي	بامر جزئي	بامر كلي	بامر جزئي	بامر كلي	بامر جزئي
وضع لفظا كلي	ملحوظ: بامر كلي	١					
	بامر جزئي						
واحد جزئي	ملحوظ : بامر كلي						
	بامر جزئي						
جزئيات غير متناهية	ملحوظ بامر كلي	★ ١	٢	٣	٤	٥	٦
	بامر جزئي	★١·	٢·	٣·	☆ ٤·	☆ ٥·	٦·

• في هذا الجدول نقع على تمييز هام من جانب الموضوع ، أو من جانب الدال عامة ، بين: لفظ كلي ولفظ جزئي . فالموضوع الجزئي هو الوقوع occurence الواحد للدال ، أي كل ظهور فردي للعلامة ، وهو ما يقابل عند بيرس العلامة العينية sin-sign وToken ، أو أيضاً المصطلح المتداول حديثاً : حامل العلامة zeichenträger . فهكذا يكون كل تلفظ بكلمة « زيد » مثلاً موضوعاً جزئياً . أما الموضوع الكلي فهو الصورة المجردة التي تنطبق على جزئياتها بالتساوي ، وهذا ما يقابل العلامة القانونية legi-sign أو أيضاً ما يسميه بيرس بالنمط type .

لما كان الموضوع الكلي من حيث هو كذلك لا يوجد إلا في الذهن وبالتالي يستحيل أن يكون وسيلة محسوسة وظاهرة لكشف المعاني واطلاع الغير[1] ، سقط من الاحتمالات اثنا عشر . وكذلك ، بالرغم من ان كل علامة جزئية تصلح للدلالة الوضعية ، فبما أنه لا منفعة من وضع لفظ لمرة واحدة فقط « مثل ان يسمع لفظ زيد ، فقال الواضع : هذا نفسه موضوع لمعنى كذا »[1] عند هذا التلفظ وحسب ، لذلك يسقط ايضاً اثنا عشر احتمال ، وتبقى الخانات المرقمة في الجدول من الاصناف المعتبرة ضمن الدلالة الوضعية .

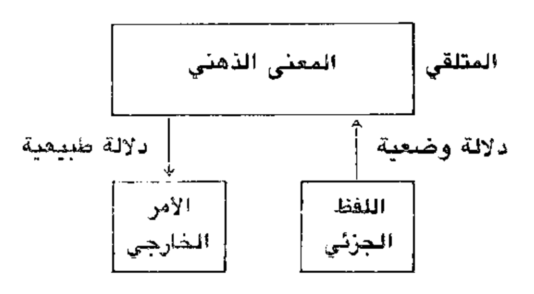
من الملاحظ ان الجدول يقيد موضوع هذه الاصناف الذي يتألف من أكثر من جزئي واحد ، بكون جزئياته غير متناهية أي غير محصورة « ويصرف عن الاعتبار كون الموضوع « الفاظاً جزئية متناهية أيضاً ، وإن أمكن مثل أن يقول الواضع : ولتكن أسماء الفواكه . أو سُمع « تفاح » فقال : وليكن كل من هذا اللفظ ، المسموع من رجل جاء باب الحصار في هذه الليلة ، موضوعاً لمعنى : أنا منكم لا من العدو . لأنه قليل الجدوى لا يفيد مصلحة عامة »[2] .

---

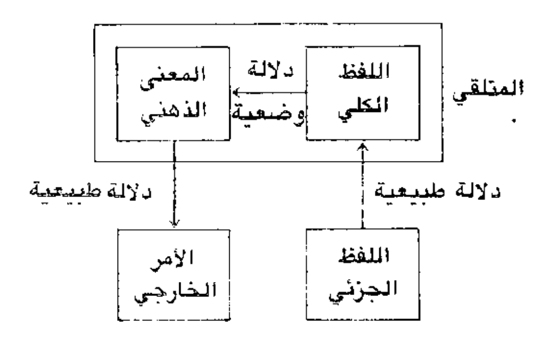
(١) المصدر ذاته ، الصفحات ذاتها .

(٢) المصدر ذاته، ص ٣٨

إذن مصلحة الإعلام عن المعاني ، كما يعبر المناطقة ، تتطلب موضوعاً مؤلفاً من ألفاظ جزئية غير محصورة ، وبقول آخر تتطلب لفظاً قابلاً للتكرار إلى ما لا حد له . لكن يبقى السؤال حول ما إذا كانت علاقة اللفظ الجزئي بالمعنى مباشرة ، فتتم الدلالة الوضعية بينهما على هذا النحو :



أم ان الوضع يحصل عبر اللفظ الكلي كما هو متعارف عليه اليوم في السيمياء أي :



لا ريب انه عند الإعلام لا توضع كل جزئيات الموضوع غير المحصورة ، « إذ أنها لا تلاحظ بأنفسها لعدم تناهيها ولامتناع التفات

النفس إلى الشيئين معاً ، فلا بد من أمر واحد حتى يُلتفت إليه ، ويكون مرآة لملاحظة تلك الجزئيات . فإن كان ذلك الأمر شخصاً منها يسمى وضعه لأي معنى كان وضعاً شخصياً .. وإن كان أمراً كلياً أي نوعاً منطبقاً على كل فرد من تلك الجزئيات المتماثلة ، يسمى وضعه لأي معنى كان وضعاً نوعياً »[١] .

فيما يخص الخانات الاثنتي عشرة، يختصرها الريزوي إلى ثمانٍ ، فيدرج القسم الخامس في الثالث ، والقسم السادس في الرابع ، إذ لا اختلاف بينهما إلا في كون المعنى الجزئي واحداً أو أكثر . وهكذا تنحصر اصناف الدلالة الوضعية في ثمانية . لكن ، حتى هذه الأصناف ليس من اتفاق بين المناطقة عليها ، بل الشائع عندهم[٢] فقط ذكر الاصناف الأربعة التي قرنّاها بـ «★» في الجدول ، أعني : ١ ، ١َ، ٤َ، ٥َ . فمَثّل الصنف ١َ ، اي الوضع الشخصي لمعنى كلي ملحوظ بأمر كلي ، هو وضع كلمة « إنسان » للحيوان الناطق من جهة ملاحظته كذلك . أما الصنف ٢َ المقابل له من حيث انه ملحوظ بأمر جزئي فيكون مثلاً بإطلاق كلمة « أسد » أمام من شاهد لأول مرة أسداً ما وسأل عن اسمه . ومثل الصنف ١ أي الوضع النوعي لمعنى كلي ملحوظ بأمر كلي ، وضع هيئة فاعل من كل مصدر لمن قام به مدلول ذلك المصدر ، فيعلم منه ان ضارباً لمن قام به الضرب ،وقاعداً لمن قام به القعود الخ :

---

(١) المرجع ذاته، ص ٣٩.

(٢) انظر: التهانوي، كشاف، ص ١٤٨٤.

وضع نوعي **لمعنى كلي ملحوظ بامر كلي**

صيغة فاعل ←——— من قام بالفعل

ضارب	← من قام بالضرب
قاعد	← من قام بالقعود
شارب	← من قام بالشرب
....	← من قام ...

ومَثَل الصنف ٤- وضع اسم « زيد » لزيد المشار إليه ، وعلى العموم وضع أسماء الاعلام على هذا النحو . أما الصنف ٥- ، أي وضع شخصي لمعان جزئية ملحوظة بأمر كلي ، فكما في تعيين لفظ «هذا» لهذا الرجل وهذا الفرس وهذا الحجر الخ . ويشتمل هذا الصنف على المضمرات وعلى ما يسمى بالمبهمات أو المعميات مثل اسماء الاشارة والوصل .

أخيراً من الصنف ٥ المقابل للسابق صيغ الافعال ، التي هي من الوضع النوعي لمعان جزئية ملحوظة بأمر كلي ، مثل وضع « فَعَلْتَ » بالنسبة لكل فعل على هذا الوزن للدلالة على نسبة حدوثه إلى شخص معين وزمان ذلك الانتساب .

مما يهم غرضنا من هذا الجدول هو أنه بشكل مجمل يميز بين ما هو موضوع لمعنى كلي وبين ما هو موضوع لمعنى جزئي . فالقسم الثاني ، كما راينا ، يشتمل على أسماء العلم والمبهمات ، وهي علامات تعرف اليوم باسم الإشاريات deictic . فهذه العلامات اللغوية ومثيلاتها من النصب وبعض الاشارات البدنية تنتمي كلها عند العرب إلى الدلالة

الوضعية . لكن ثمة فرق أساسي بينها وبين العلامات الموضوعة لمعنى كلي ، إذ أن الأخيرة تمتلك مفهوماً مركباً من مقومات محددة ودلالتها الأصلية هي دلالة مطابقة ، بينما الإشاريات لا تمتلك مثل هذه المقومات ولا تتحقق دلالتها إلا باللزوم غير الذهني أي التجاور . هذا ما يثبته النص الآتي : « دلالة المعميات على معانيها المقصودة منها ليست مطابقة ولا تضمناً ، إذ ليست ألفاظها موضوعة لتلك المعاني ولا لما دخلت هي فيه ، بل هي التزامية ولا لزوم ذهني ، لأن فهم تلك المعاني انما يكون بعد كلفة ومزيد تأمل »[١] .

من منظور السيمياء البيرسية تندرج « الإشاريات » تحت ما اسميناه بالشاهد index ، وليس تحت الرمز أي الفرع الذي يوافق الدلالة الوضعية عند العرب . مع ذلك فالاختلاف بين المنظورين عائد فقط للتباين في اعتبار احدى حيثيتي الدلالة : فمن جهة هذه العلامات هي اتفاقية اختيارية ، ومن جهة أخرى يتعلق الدال فيها بالمدلول على المجاورة والالتزام . وليس من تناقض بين الرأيين في ان كل واحدة من الخاصيتين تعود لها . لكن العرب يأخذون خاصية الاتفاقية بعين الاعتبار ، بينما بيرس يعتمد معيار كيفية علاقة الدال بالمدلول في تصنيفه ، وذلك ظاهر بشكل قاطع من تعريفاته الأخرى لفروع الموضوع . فالشاهد في تعريف ثانٍ له هو « علامة تفقد حالاً الميزة التي تجعل منها علامة إذا انعدم موضوعها . لكنها لا تفقد هذه الميزة إذا لم ينوجد تعبير »[٢] : أما الرمز فهو « علامة تفقد الخاصية التي تجعل منها علامة إذا لم ينوجد تعبير »[٢] . وبالتالي فالعلامات التي نحن بصددها تنتمي إلى فرع الشاهد ، إذ انها تفتقد الى تعبير أي إلى مفهوم محدد تنطبق عليه حتى تكون رمزاً ، وتبطل ان تكون علامة إذا انعدم موضوعها .

---

(١) الجرجاني، حاشية على شرح المطالع، ص ٩٠.

(٢) Peirce, Selected Writings, p. 104

٢ ـ ٣ الدلالة العقلية

في سياق البحث عن أنواع الدلالات ، تقتصر أمثلة الدلالة العقلية على دلالة الأثر على المؤثر كدلالة الدخان على النار وما شابه ذلك ، مما يؤدي إلى حصر الدلالة العقلية بعلاقة العلية . هذا بالفعل هو التعريف الذي يقره التهانوي : « فالدلالة العقلية هي دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة ذاتية ينتقل لاجلها منه إليه . والمطلوب بالعلاقة الذاتية استلزام تحقق الدال في نفس الأمر تحقق المدلول فيها مطلقاً ، سواء كان استلزام المعلول للعلة كاستلزام الدخان للنار ، أو العكس كاستلزام النار للحرارة ، أو استلزام أحد المعلولين للآخر كاستلزام الدخان للحرارة »[١] .

إن إرجاع الدلالة العقلية إلى العلية الخارجية يضيّق مجالها جداً بالنسبة لفرع العلامة المساوق لها عند بيرس اي الشاهد ، ولا تعود ذات منفعة للعلوم التي تستخدمها كالبيان والتفسير . لكن ، بالرغم من الأمثلة المقدمة في باب البحث عن علم الدلالة ، فالرسم السلبي الذي يَرِد عادة بشأنها ، وهو أن ليس للوضع ولا للطبع دخل في تحقق الدلالة فيها ، يتيح لها أن تتساوى مع الشاهد تقريباً ، إلا في الإشاريات التي يتفق العرب على ادراجها تحت الدلالة الوضعية . وعلى كل حال ، بما انها تُحمل على الالتزام فتعريفها يتعين شموله ، بحسب تفاوت المعنى المقصود من الالتزام عند المناطقة واللغويين ، على ما سيتبين فيما بعد .

٣ ـ ٣ الدلالة الطبيعية

أما الدلالة الطبيعية فيشوبها أكثر من التباس ، وذلك بسبب

---

(١) التهانوي، كشاف، ص ٤٨٧ ـ ٤٨٨.

المفاهيم الغيبية غير العملية المعطاة لكلمات « طبيعية ، طبع ، طباع » . فالدلالة الطبيعية هي « دلالة يجد العقل بين الدال والمدلول علاقة طبيعية ينتقل لأجلها منه إليه . والمراد من العلاقة الطبيعية إحداث طبيعةٍ من الطبائع ، سواء كانت طبيعة اللافظ أو طبيعة المعنى أو طبيعة غيرهما ، عُروضَ الدال عند عروض المدلول ، كدلالة (أح أح) على السعال ، وأصوات البهائم عند دعاء بعضها بعضاً ، وصوت العصفور عند القبض عليه ، فإن الطبيعة تنبعث بإحداث تلك الدوال عند عروض تلك المعاني ، فالرابطة بين الدال والمدلول ههنا هو الطبع »[1] . من العلامات التي يدرجونها أيضاً تحت هذا النوع من الدلالة : دلالة الحمرة على الخجل ، والصفرة على الوجل ، وحركة النبض على المزاج ، والصراخ مثل صوت « أخ » على الوجع ؛ وبوجه عام كل علاقة بين ما يدرك بالحس الباطني وما يدرك بالحواس الخارجية .

من وجهة نظر حديثة تعود هذه الأمثلة إلى صنف الشواهد ، وعلى وجه التخصيص إلى علاقة اثر بمؤثر . كذلك من وجهة نظر تاريخية ، التقسيم الثنائي للدلالة عند أرسطو إلى وضعية thesei وطبيعية physei ، يجمل تحت هذه الأخيرة مفهوم كل من الدلالتين العقلية والطبيعية عند العرب :

	physei		thesei
أرسطو	physei		thesei
العرب	طبيعية	عقلية	وضعية

لكن يبدو ان التقسيم الثلاثي عندهم هو مزيج مقتبس عن تصنيف أرسطو وتصنيف الرواقيين معاً . وبالفعل يميز الرواقيون حسب سكستوس امبريقوس Sextus Empiricus صنفين من العلامات إستناداً

(١) التهانوي، كشاف، ص ٤٨٨.

إلى تمييز صنفين من الأمور : الأمور الغامضة لفترة والأمور غير المتيقنة بطبيعتها . « فهذه الأمور يمكن إدراكها بعلامات ، لكن ليس بالعلامات ذاتها ، بل الأولى تدرك بعلامات تذكرة commémoratifs ou de rappel والأخرى بعلامات كشف أو تدليل . تسمى علامة تذكرة العلامة التي ، إذا ما لوحظت بالوقت ذاته الذي لوحظ فيه الشيء المدلول ، تبعث بنا ، حالما تقع تحت حواسنا مهما كان المدلول غامضاً ، إلى أن نتذكر ما لوحظ معها ، حتى وإن لم يقع بوضوح تحت حواسنا ، كحال الدخان والنار . أما علامة الكشفِ ، كما يقولون ، فهي التي لم تلاحظ بوضوح في الوقت ذاته مع الشيء ، لكنها بمقتضى طبيعتها وتركيبها تشير إلى الأمر الذي هي علامة له ، مثلما أن حركات الجسم هي علامة على النفس »[١] . وفي هذا النص أيضاً ، نقع من جديد على معيار الطبيعة الملتبس .

ثمة محاولات عند بعض الشراح العرب لضبط مفهوم الطبيعة في سياق الدلالة ضمن بعض الأطر . « فالطبع والطبيعة والطباع في اللغة : السجية التي جبل عليها الانسان . وفي الاصطلاح يطلق على مبدأ الآثار المختصة بالشيء ، سواء كان بشعور أولاً ، وعلى الحقيقة ، فإن أريد طبع اللافظ فالمقصود به المعنى الأول ، فإن صورته النوعية أو نفسه يقتضي التلفظ به عند عروض المعنـى ، وإن أريد طبع معنى اللفظ أي مدلوله فالمطلوب به المعنى الثاني ، وإن أريد طبع السامع فالمراد به مبدأ الإدراك أي النفس الناطقة أو العقل »[٢] . وفي حال اعتبار طبع السامع « فإن طبعه يتأدى إلى فهم ذلك المعنى عند سماع اللفظ ، لا لأجل العلم بالوضع »[٣] . إذن ، فالعلاقة القائمة بين الدال والمدلول في حال الدلالة الطبيعية يمكن إرجاعها في مجال الاتصال

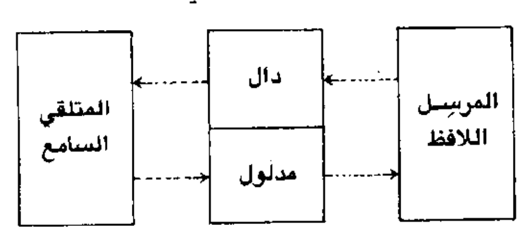
---

(١) راجع النص في: Todorov, Théories du symbole, p. 24

(٢) السيالكوتي ، حاشية على حاشية الجرجاني، ج ١، ص ١٠.

(٣) الجرجاني، شرح المطالع، ص ٢٧.

الصوتي أو في مجال الاتصال السيميائي عامة (١) :



إما إلى طبيعة المدلول أو إلى طبيعة الفرد مرسلاً كان أم متلقياً

فعند اعتبار المدلول ، إذا استبعد كونه أثراً للدال ، لا يقصد بكلمة « الطبع » سوى خاصية في صورة المدلول ، كونها مماثلة أو مشابهة للدال . وبهذا التفسير تتفق الدلالة الطبيعية مع الايقونة عند بيرس ، القائمة على التشارك في الخصائص بين المدلول والدال . عملياً لا تذكر ابحاث الدلالة عند القدماء أياً من الأمثلة التي ترد حديثاً تحت مفهوم الإيقونات وخصوصاً الرسوم والنقوش والتماثيل ، ولا شيء في هذا الصدد ما يلمح إلى الترابط بين الدلالة الطبيعية والايقونة سوى إشارة ترد في سياق البحث عن العلاقة بين الكتابة والعبارة والصورة الذهنية والأمر الخارجي . « فالكتابة دالة على العبارة ، وهي على الصور الذهنية ، وهي على الأمور الخارجية . لكن دلالتها (أي دلالة الصور) على ما في الخارج دلالة طبيعية لا يختلف فيها الدال ولا المدلول »(٢) .

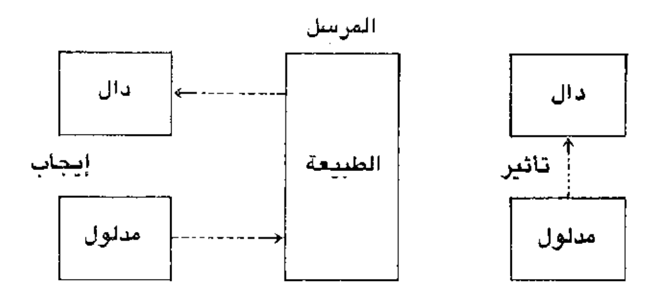
أما عند اعتبار الفرد ، فالطبيعة قد تعني الجهاز العضوي أو الغريزة أو النفس . والفرق هنا بين الدلالة الطبيعية والدلالة العقلية ، هو أن العلاقة في العقلية هي علاقة علية مباشرة وحتمية بين الدال

---

(١) نستعمل كلمة « اتصال » Communication هنا بالمعنى المطلق الذي لا يتطلب تدخل الإرادة خلافاً للاتصال القصدي .

(٢) التحتاني ، شرح مطالع الأنوار ، ص ٢٧ .

والمدلول ، بينما هي في الطبيعية تتـم عبر الطبيعة أي الكائن الحي : « ان تلفظ أخ لا يصدر عن الوجع ، وكذا الأصوات الصادرة عن الحيوانات عند دعاء بعضها لبعض لا تصدر عن الحالات العارضة لها ، بل انما تصدر عن طبيعتها ، بخلاف ما عدا اللفظ ، بإنه يجوز ان تكون تلك العوارض منبعثة عن الطبيعة بواسطة الكيفيات النفسانية والمزاج المخصوص فتكون الدلالة طبيعية ، ويجوز أن تكون آثاراً لنفس تلك الكيفيات والمزاج ، فلا يكون للطبيعة مدخل في تلك الدلالة ، فتكون عقلية .• وبهذا تبين الفرق بين العقلية والطبيعيـة ، فان العلاقة في الأولى التأثير وفي الثانية الايجاب ، والتأثير أقوى من الايجاب . وأيضاً بين الفرق بينهما بأن المدلول في العقلية هو المؤثر ، وفي الطبيعية الحالة العارضة للمؤثر »(١) . هذا ما يمثله التصميم الآتي :



من وجهة النظر هذه ، يمكن ارجاع كثير من الدالات الطبيعية إلى انعكاسات reflex أو استجابات response بالمفهوم السلوكي behaviourist للكلمة ، على نمط سحب الذراع عند احتراق الاصبع . فتكون من هذا القبيل بعض الاصوات والانفعالات الصادرة عن الانسان والحيوان كصرخة « أخ » وعواء الكلب وصياح الديك . بل إنه يبدو من موقف بعض الفلاسفة ، مثل ابن باجة ان كل اتصال بين الحيوانات

---

(١) السيالكوتي ، حاشية على حاشية الجرجاني، ج ١، ص ٧٥ .

مرجعه إلى هذا التفسير :

« ان الصوت الذي يدل على معنى ينقسم قسمين : إما أن يدل بالطبع وإما ان يدل بالقصد ، فالذي يدل بالطبع هو كصوت الديك الذي يدل في الأغلب على السحر ، وكأصوات الطير الدالة على نحو ذلك ، وكأصوات البلارج والبُرَك والإوز والكلاب بالليل الدالة في الأغلب على أنها رات شخصاً ، وكأصوات السنانير في دعائها أولادها وسؤالها وعند طلبها السفاد وعند التضارب ، وكل صوت دل بطبعه على مصوته كالهدم ونقر النحاس وما أشبه ذلك من أصوات الحيوان غير الانسان . فهذه انما تدل على كل ما ذكرنا بالعادة المعهودة مما في شاهدة تلك الأصوات ، لا أنّا نفهمها كفهمنا ما نتخاطب به فيما بيننا باللغات المتفق عليها بين الأمم التي نتصرف بها في جميع مراداتنا »[١] .

وبالتالي مثل هذا الموقف لا يعترف بوجود دلالات متفق عليها أي وضعية خارج المجتمع الانساني . ولا شك ان الابحاث الحالية الدائرة حول هوية العلامات الصادرة عن الحيوانات ، كما عند النحل أو الغربان[٢] مثلاً ، تظهر وكأن للبعض منها مدلولات قصدية معينة ، وانها عند بعض الاجناس تشكل نسقاً من الاتصال يعود لمصلحة الجنس الحياتية . لكن ، حتى ولو قُبل بوجود قصدية فلا يمكن الإقرار بكون هذه العلامات هي وضعية أو إتفاقية conventionelle ، إذ ليس من الواضح أن يكون ثبوت العلامة ناجماً عن توارث الجنس وليس عن انعكاسات الجهاز العضوي ، أي عن الطبيعة بالمفهوم الذي سبق ذكره . إلا إذا اعتُبر أن القصد والوضع هما متلازمان كما هو جارٍ عند بعض السيميائيين . من هذا المنظور ، ترجع الدلالة الطبيعية إلى استجابات response ، أو وفق تعبير القدماء إلى إيجابات ، غريزية كانت أم

---

(١) ابن حزم ، التقريب لحد المنطق، ص ١٢ .

(٢) انظر : Mounin, G., Introduction à la sémiologie, pp. 42-56.

مكتسبة ، وربما لهذه العلة الاخيرة سميت أيضاً الدلالة الطبيعية « دلالة عادية »[١] .

يبقى ثمة تساؤل حول كيفية الجمع تحت الدلالة الطبيعية بين التشابه من جهة الدال والمدلول ، وبين الايجاب من جهة المرسل والمتلقي . قد يفيدنا في فهم ذلك ، الرأي القائل بأن بعض الدالات الصادرة عن الحيوان تنسخ جانباً من المدلول . فدوائر الرقص عند النحل تختلف بحسب اختلاف المسافة ، وأصوات الحراس من الغربان تنبيء بمحاكاتها عن نوعية الطيور الكواسر . وعليه ، أليس إدراك التشابه ، اي الانتقال من الشبيه الى الشبيه هو أيضاً استجابة غريزية . فإن صح ذلك رجعت الدلالة الطبيعية من أية جهة اعتبرت إلى ايجابات بالمعنى المذكور .

٤ ــ ٣ المقارنة بين الأنواع

من هذا العرض لأنواع الدلالات نستطيع ان نجمل المقارنة بينها وبين فروع الموضوع عند بيرس على الشكل الآتي :

بيرس	ايقونة	شاهد			رمز
العرب	طبيعية		عقلية		وضعية
		عارض		إشارية	

ونعني بالعارض syptom هنا الدلالة التي تعبر عن الحالات النفسية كدلالة الاحمرار على الخجل والاصفرار على الوجل الخ ...

---

(١) انظر: الدسوقي، حاشية على التذهيب، ص ٨٤ .

بالاضافة إلى التعريفات التي بحثنا فيها ، يورد البعض سمتين أساسيتين تكفيان للفصل بين الأنواع الثلاثة . هاتان السمتان هما : الاختياري والمتغير . فالدلالة في الوضعية « اختيارية تتغير بتغير الوضع ، والدلالة الطبيعية والعقلية ليستا باختياريتين ، إلا أن الطبيعية يمكن تغيرها والعقلية لا يمكن فيها التغير »[١] .

	اختيارية	متغيرة
وضعية	+	+
طبيعية	–	+
عقلية	–	–

فكلمة « اختياري » ترادف المصطلح «arbitraire» الشائع منذ سوسير ، بمعنى ان العلاقة بين الدال والمدلول هي غير معللة immotivé ، أو على حد تعبير البيجوري من حيث انه لا توجد « مناسبة بين الدال والمعنى »[٢] . وظاهر أن هذا المفهوم ينطبق على الوضعية فقط .

اما العبارة « متغير » أو « يمكن تغيرها » altérable, mutable « فالمراد أنه يمكن تخلفها ، كأن توجد الحمرة ولم يوجد الخجل »[٣] . ولا خلاف على أن الدلالة الوضعية تتصف بالتغير . وكذلك العقلية إذا

---

(١) السنوسي، شرح المختصر، ص ٢٦ .
(٢) حاشية على مختصر السنوسي، ص ٢٦ .
(٣) المرجع ذاته .

أُخذت بمعنى الالتزام الضروري يصح سلب التغير عنها على ما في الجدول ، لكن إذا أخذت بمعنى الالتزام المطلق فقد يتخلف اللازم عن الملزوم كما بين الغيم والمطر والغراب والاسود الخ ... أما الدلالة الطبيعية فلا يخلو إسناد التغير إليها من إشكال . بالفعل يمكن اصطناع كثير من التبدلات البدنية مع انعدام الحالات النفسية المقابلة لها . فالممثل الماهر يستطيع أن يضحك وأن يرتجف وحتى أن يتلّون دون ان يكون فرحاً أو خائفاً أو خجلاً ، كما أنه من السهل تصوّر أو رسم شيء ما ولا وجود للموضوع له التصور أو الرسم . يمكن فهم ذلك من وجهة نظر العرب بأن الدال ليس مسبباً على المدلول بل عن الطبيعة على النحو الذي سبق شرحه ، أو بأن مثل هذا الدال له أكثر من ملزوم . لكن أيضاً ليس من البعيد تفسير ذلك على طريقة بيرس . فتعريف الايقونة عنده بأنها « علامة تمتلك الخاصية التي تجعلها دالة ، حتى ولو لم يتوجد موضوعها »[1] يبدو انه ينطبق على الامثلة التي تعزى الى الدلالة الطبيعية ، إذ أن أفعال الضحك والارتجاف والتلون المموهة هي دالة على الفرح والخوف والخجل بالرغم من تخلف موضوعها ؛ وكذلك حال بقية الأمثال .

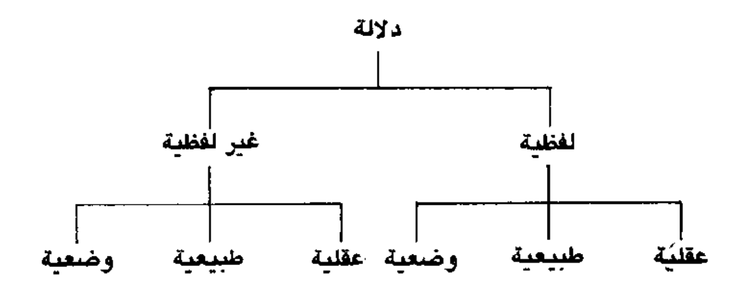
هذا التطابق أحياناً في المفاهيم بين بيرس والعرب ، مع الاختلاف في التصنيف ، ليس سوى دليل على الصعوبة التي ما زالت السيمياء تواجهها في إرساء قواعد متينة .

٥ ـــ ٣ تقسيمات أخرى

التقسيم الشائع الذي رأيناه هو تفريع كل من الدلالة اللفظية وغير اللفظية إلى الأنواع الثلاثة :

---

(١) Peirce, Selected Writings, p. 104



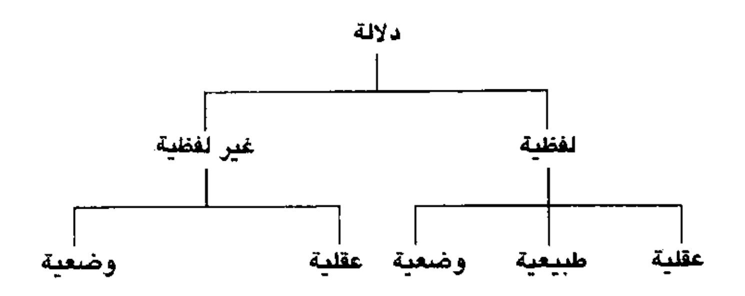
لكن الانطلاق من التمييز بين اللفظية وغير اللفظية في معرض دراسة الدلالة بوجه عام ، لا يضفي شيئاً جديداً سوى الإشارة إلى الكمال الذي تتمتع به الدلالة اللفظية بالاضافة الى سائر النظم السيميائية ، إذ أنها تشتمل على الأنواع ذاتها التي تشتمل عليها الدلالة غير اللفظية .

علاوة على ذلك ، فالمثال الذي يرد بشأن الدلالة اللفظية العقلية ، وهو دلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على الانسان ، لا يختص باللفظ من حيث هو كذلك ، بل بأي صوت على الإطلاق . أي بقول هيمسلاف Hjemeslev ، لا يدل اللفظ هنا من حيث هو صورة العبارة forme de l'expression أو حتى من حيث جوهرها substance ، بل من حيث هو مادة matière بحتة . لذلك مثل هذه الدلالة هي غير لفظية . اما إذا اريد ايجاد دلالة عقلية خاصة باللفظية لوجب إدراج اسماء العلم والمبهمات تحت هذا القسم .

التفريع الثلاثي المذكور لغير اللفظية لا يوافق عليه الجرجاني ، فهو يصرح « على ان دلالة ما ليس بلفظ قسمان : وضعية كدلالة الخطوط وأخواتها ، وعقلية كدلالة الأثر على المؤثر »[1] وهكذا يصبح عنده التقسيم :

---

(١) حاشية على شرح المطالع ،ص ٨٥ .



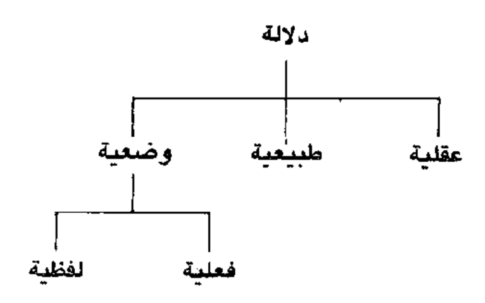
لا شك ان إغفال هذا القسم في الدلالة غير اللفظية يبرهن على عدم وضوح الدلالة الطبيعية ، وعلى امكانية التباس الأمثلة المقدمة في الدلالة الطبيعية غير اللفظية مع الدلالة العقلية . كما أنه يؤكد على ان العرب لم يلتفتوا إلى الرسوم والصور وما شابهها في اعتبار الدلالة الطبيعية ، وإلا لما كان الجرجاني اثبت هذا القسم للدلالة اللفظية ؛ إذ ان الألفاظ المحاكية انما يكون فهمها تلقائياً وطبيعياً لكونها قائمة على التشابه من حيث انها ترسم الجانب الصوتي لمدلولاتها .

ثمة تقسيم فريد يقترحه الأنصاري وهو ان « الدلالة تنقسم إلى فعلية كدلالة الخط والاشارة ، وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه ، وطبيعية كدلالة الأنين على الوجع ، ووضعية وهي كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى»[١]. إيراد نوع خاص من الدلالة الفعلية لا يوجد إلا عند هذا الشارح فقط . لكن من الأمثلة المدرجة تحتها يبدو أنها مجرد قسيم للوضعية معنىً ، أي الوضعية بوجه عام ، بإزاء اللفظية التي خصها الأنصاري بالوضعية . وهكذا يكون ، كما يعلق الحفني قد « قسم الوضعية معنىً ، إلى لفظية وغير لفظية ، وعبر عن غير اللفظية بالفعلية ، وشتت القسمين »[٢] :

---

(١) شرح إيساغوجي، ص ١١.

(٢) حاشية على شرح ايساغوجي، ص ١١ .



لا شك ان استعمال كلمة « فعلية » بهذا الشكل معاند لما هو جار عند المناطقة في علم الدلالة ، إذ أن ابن سينا وكثيراً من الشراح يعتبرون الصوت أخف الأفعال ، « خصوصاً والصوت لا يثبت ولا يستقر ولا يزدحم ، فتكون فيه مع خفته فائدة وجود الاعلام به مع فائدة انمحائه »[١] . ثم ان مَثَل الخط الذي ألحقه الأنصاري بالفعلية يبطل بعد حصوله أن يكون فعلاً ، بل يصبح شيئاً مستقراً يصلح كما رأينا « لإعلام الغائبين من الموجودين في الزمان ، أو من المستقبلين »[١] . لذلك ، حتى يكون اعتبار هذا الجانب مجدياً كان من الأفضل ، على غرار بعض السيميائيين المحدثين ، التمييز بين العلامة الفعلية أي الفعل الدلالي Zeigehandlung كاللفظة مثلاً والإشارة أو أي حدث دال وبين ما يسميه ترابانت Trabant[٢] بالماركة أو الدمغة Marke وهي العلامة المستقرة المتحققة بكل أجزائها معا كالكتابة بعد حصولها وإشارات السير والشرائط المسجلة وما أشبه . فتختص الأولى بالإعلام المباشر وتفيد الثانية الاعلام البعيد في الزمان أو المكان .

على كل حال ، مهما كان التقسيم المأخوذ به ، لا بد من التنبيه بالنسبة إلى السيمياء عامة ، إلى أن كل واحدة من الدلالتين العقلية

---

(١) ابن سينا، الشفاء ، العبارة، ص ٢ .
(٢) انظر : Trabant, Elemente der Semiotik, s. 75

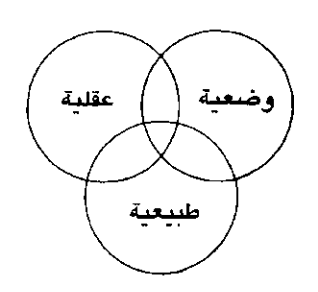
والطبيعية ، أو بعبارات حديثة من الايقونة والشاهد ، تستحيل أن تكون دلالة صرفة بسيطة في الألفاظ ، كما هو الحال في غير الألفاظ؛ إذ انهما ، إلى جانب اتصافهما بالتجاور والتشابه ، وضعيتان في الوقت نفسه . وهذا هو اصل الاشكال الحاصل في التردد في تحديد نوع أسماء العلم والمبهمات والألفاظ المحاكية عند السيميائيين . فهذه العلامات لكي تدل بالتجاور والتشابه لا بد لها من ان تدخل في نسق الفونيمات والصيغ اللغوية ، ومن هنا الطابع الاتفاقي لكيفية الدلالة فيها . فلفظة « هو » مثلاً ليس لها علاقة واقعية actuality بمفهوم بيرس مع موضوعها ، إلا بمجرد قاعدة متواضع عليها . كذلك بالرغم من أن لفظة « أَحْ » تحاكي إلى حد بعيد السعال ، إلا ان الطابع الاختياري المميز للدلالة الوضعية اي الرمز يتضح عند مقارنتها مع الألفاظ المحاكية المرادفة لها في سائر اللغات ، كلفظة «tousser» مثلاً في الافرنسية ، التي لا تشترك في أي حرف معها . هذا بالنسبة للعلامات اللغوية ، أما بالنسبة لسواها فقد تكون العلامة إيقونة بحتة أو شاهداً بحتاً .

٦ ـــ ٣ النسب بين أنواع الدلالات

من حيث المفهوم تختلف ولا شك أنواع الدلالات بعضها عن البعض . لكن ، بما أنها لا تستوي على صعيد دلالي واحد ، كان من الممكن أن تجتمع هذه الأنواع من حيث الماصدق . وهذا ذلك حال كثير من الصفات المتباينة التي تعود إلى شيء واحد مثل الأحمر والحلو اللذين يجتمعان في التفاحة بالرغم من اختلاف مفهوميهما ، لكون الأحمر من مجال الألوان والحلو من مجال الطعوم . فالنسب اذن انما تُبحث بين أنواع الدلالة من حيث انها مجموعات من العلامات . ومن هذا المنظور الماصدقي ، تُعتبر عادة الدلالات واحدة إذا تساوت فيها الدالات وتساوت المدلولات ، مع تباين العلاقات وضعيةً أم عقلية أم

طبيعية كانت . فهكذا مثلاً دلالة لفظة « زئير » على صوت الأسد طبعاً ، ودلالتها على الصوت ذاته وضعاً ، تشكلان علامة واحدة من حيث الماصدق بالرغم من اختلاف العلاقتين .

بشكل عام يستفاد من المصنفات العربية[1] ان النسب القائمة تعود إلى التقاطع بين مجموعات الأنواع الثلاثة على الوجه الآتي :



وهي النسب المأخوذ بها في السيمياء الحديثة بين الرمز والشاهد والإيقونة . بالفعل ، ثمة علامات بحتة من كل نوع ، فمثلاً يدل الدخان على النار بالعقل فقط ، ولفظة « كتاب » تدل على الكتاب بالوضع فقط . وكذلك توجد علامات مشتركة بين نوعين من الدلالات كالألفاظ المحاكية على ما سبق ، وكالشكل الذي يتركه جسم على الرمل إذ أنه يدل على الجسم دلالة عقلية وطبيعية معاً . وأيضاً قد تجتمع أنواع الدلالات الثلاثة في علامة واحدة كما في البصمة التي تحل محل التوقيع ، إذ أنها تدل على الشخص وضعاً بمثابة الاسم ، وعقلاً من حيث هي أثر له ، وطبعاً للتشابه الحاصل بينها وبين إصبع الشخص .

إلى جانب هذا الاعتبار هناك من ينطلق من الافتراض بأن وحدة الدلالات انما تتحقق من جهة الماصدق إذا كانت الدالات واحدة مع

---

(١) انظر مثلاً : السيالكوتي ، حاشية على حاشية الجرجاني ، ص ١٧٧ . التهانوي ، كشاف ، ص ٤٨٨ .

جواز اختلاف المدلولات والعلاقات الدلالية ، فهكذا مثلاً تؤلف به المنظور دلالةُ لوحة العشاء السري على المسيح ورسله طبعاً ودلالتها على الرسام ليوناردو دي فنتشي عقلاً علامةً واحدة . وعليه قد تختلف النسب بين أنواع الدلالة بهذا الاعتبار عن النسب القائمة بحسب الاعتبار السابق . ولذلك يزعم الحفني[1] أن الدلالة العقلية تكون عندها أعم مطلقاً من الطبيعية والوضعية ، إذ كلما وجدت إحدى الدلالتين الأخيرتين أمكن دوما رؤية دالها على أنه أثر لشيء ما .

---

(١) راجع: حاشية على شرح إيساغوجي، ص١١ .

٤ـ التصــور والتصديــق

علاوة على التقارب بين تفريع الدلالة عند العرب وبيرس بالنسبة إلى الماثول representamen والموضوع object ، كما يختصر ذلك الجدول:

	١	٢	٣
الماثول	quali-sign	sin-sign موضوع جزئي	legi-sign موضوع كلي
الموضوع	icon دلالة طبيعية	index دلالة عقلية	symbol دلالة وضعية
التعبير	Rhema	dicent	argument

لا يخلو التشابه أيضاً على مستوى ثلاثية التعبير . فالمصطلحات rhema و dicent و argument هي كلمـات مستعارة من المنطق التقليدي ، ويقابلها عند العرب على التوالي: (اللفظة) المفردة، القول (التام) والحجة. انما فضلنا ترجمة المصطلحين الأولين اي rhema و dicent بالتصور والتصديق ، إذ انهما من جهة ينطبقان أكثر على استعمال المصطلحين في مجال السيمياء ، ومن جهة أخرى يوازيان ، على مستوى المعنى اي التعبير بلسان بيرس، المفردة والقول إلى حد ما.

الظاهر ان الفيلسوف الاميركي يقسم العلامة إلى الفروع المذكورة بالإضافة إلى التعبير فقط ، أي إلى المدلول بشكل عام عند العرب . بينما هؤلاء يطبقون التفريع الثنائي من تصور وتصديق على كل من الدال والمدلول . ونقطة انطلاقهم في ذلك تفسير كلمة « عِلْم » في تعريفهم للدلالة بأنها كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر . « فالمقصود بالعلمين الادراك المطلق الشامل للتصور والتصديق اليقيني وغيره . فتُتصور أربع صور ... :

الأولى : ان يلزم من تصور الدال تصور المدلول

الثانية : ان يلزم من التصديق به التصديق بالمداول

الثالثة : ان يلزم من تصوره التصديق بالمدلول

الرابعة : عكس الثالثة »[1] .

هذه الاحتمالات الرياضية البحتة ترد في بحث الدلالة دون الاستشهاد بأمثلة تشرح كيفية تأويلها وتؤكد صحتها . فيما يخص الفئة الأولى ، فإن معظم الأمثلة التي ذُكرت تحت أنواع الدلالات هي من هذا القبيل ، كدلالة الدخان على النار والاحمرار على الخجل ، وأيضاً كدلالة لفظة « شجرة » على الشجرة . الفئة الثانية تتحقق بين مدلولي اية قضيتين بينهما لزوم ، كما في قولنا :

هند ذات لبن ⟵ هند قد ولّدت

هند مصفارة ⟵ هند حبلى[2].

حيث السهم يشير إلى الرابط « إذا ... فـ » اي اللزوم على الإطلاق .

والفئة الثالثة تجد لها نموذجاً بين الجُمل من حيث هي الفاظ مركبة متصوَّرة ومدلولاتها التصديقية ، أو أيضاً بين بعض الاشارات ومدلولاتها كدلالة حركة الرأس من فوق إلى أسفل على ان الشخص

---

(١) التهانوي ، كشاف ، ص ٤٨٦ .

(٢) راجع بهذا الخصوص: فصل في الدليل وفصل في العلامة ، في : ابن سينا ، النجاة ، ص ٥٩ .

وافق على القيام بعمل ما ، وكإشارة السير التي تدل على ان الطريق معطلة . وقد تجد لها مثالاً فريداً في الالهيات حيث تصور الله يدل على التصديق بوجوده .

اما الفئة الأخيرة ، فلا يبدو انه بالامكان إيجاد نموذج لها نافع لأغراض السيمياء .

ان الدلالات ذات الصيغة :

ق ← ر

حيث ق، ر، .... هي قضايا ، اي الدلالات التي هي من باب لزوم التصديق بالمدلول عند التصديق بالدال ، تتقبل ، من حيث الجهات المعرفية modalité épistémique تقسيماً ثانياً إلى علامات يقينية وظنية . « فإن كان العلم بالشيء .. مفيداً للعلم اليقيني سمي ذلك الشيء دليلاً ، وإن كان مفيداً للظن سمي ذلك الشيء دليلاً إقناعياً وامارة »[١] .

من الناحية الصورية يمكن استعمال الجهتين « اليقين والظن » ضمن نسق مستقل من الجهات المعرفية ، لكنه ايضاً قد يُكتفى بالجهتين الحقيقيتين modalité aléthique « الضرورة والامكان » لكونهما متساوقتين مع الجهتين السابقتين . وعليه ، يستقيم لنا صنفان من العلامة : الدليل، وصورته:

بالیقین (ق ← ر)

أو: بالضرورة (ق ← ر)

والامارة، وصورتها:

بالظن (ق ← ر)

أو: بالامكان (ق ← ر)

فهكذا مثلاً ، كون هند ذات لبن هو دليل على أنها قد ولّدت، بينما وجود الغيم أمارة على المطر .

---

(١) الدسوقي ، حاشية على التذهيب ، ص ٨٦ .

٥ ـ اصناف الدلالة الوضعية

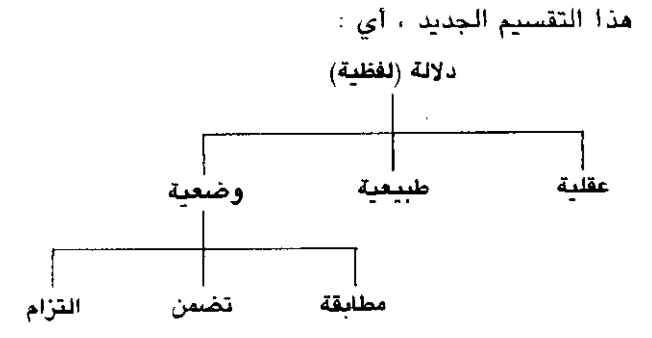
لكون اللغة تحتل مكانة خاصة بين سائر أنساق العلامات ، فقد جرى الفلاسفة المتقدمون ، قبل الوقوع بعد على أنواع الدلالة التي استقصينا البحث فيها ، على تقسيم الدلالة اللفظية إلى ثلاثة أصناف هي : دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام[١] . ولا يخفى ان مطلق الدلالة الوضعية تحتمل هذا التقسيم ، « إلا أنهم خصوا التقسيم بدلالة اللفظ الموضوع ، لان الدلالة الوضعية الغير اللفظية على الجزء أو الخارج في مقام الإفادة غير مقصودة في العادة ، لأنه لا تستعمل الإشارة ولا العقد ولا النصب في جزء المعنى ولا لازمه ، وكذا الخط ، على أن أجزاء الخط موضوعة بإزاء جزء ما وضع له الكل لا محالة »[٢] .

---

(١) راجع على سبيل المثال : ابن سينا ، منطق المشرقيين ، ص ١٤

(٢) الاسفرائيني ، الأطول ، ص ٥٤ .

هذا التقسيم الجديد ، أي :



بإجرائه على الدلالة الوضعية عامة أو على الوضعية اللفظية خاصة ، يبدو للنظرة الأولى كأنه يُدخِل على الدلالة اللفظية اصنافاً مختلفة عن الأنواع السابقة . لكن، كما سيتبين لنا عند التحليل فيما بعد ، هذه الأصناف تنطوي بالفعل على الأنواع ، بحيث ان المشجر الفرعي :



الذي يشكل علم البيان ما هو إلا تطبيق للأنواع الدلالية على الدلالة الوضعية اللفظية ، أي ضرب هذه الأخيرة بالدلالتين العقلية والطبيعية بل بنفسها أحياناً . وهكذا يكرر علم البيان السيمياء ضمن السيمياء .

هذا التصنيف للدلالة اللفظية إلى مطابقة وتضمن والتزام كان من الأفضل تعميمه على كل أنواع الدلالة من عقلية وطبيعية ووضعية ، لأنه ، خلافاً لرأي القدماء ، هو أيضاً في مقام الافادة . وعندها يتساوى علم البيان بالمعنى المطلق مع علم السيمياء .

من أجل التوصل إلى هذا المنظور ، ولحل كثير من الالتباسات ،

لا بد لنا أن نفصل البحث في دلالات المطابقة والتضمن والالتزام ، بالنسبة إلى مستوى المفهوم ومستوى المرجع من جهة ، ووفقاً لرأي المناطقة ورأي البيانيين من جهة أخرى .

١ ـ ٥ أصناف الدلالة من حيث المفهوم

مفهوم اللفظ الكلي هو مجموع المقوّمات التي تدخل في حده ، فمفهوم « الانسان » مثلاً هو : الحيوان الناطق ، أو ما يعود إلى التعريف نفسه : الجسم الحي الحساس الناطق . وعليه تكون دلالةُ المطابقة دلالةَ اللفظ الكلي على مجموع هذه المقومات التي تؤلف الذات أو الكُنه ، وتكون دلالة التضمن دلالته على بعض هذه المقومات لا كلها . فهكذا كلمة « إنسان » تدل بالمطابقة على الحيوان الناطق ، وبالتضمن على الجسم مثلاً أو على الناطق أو على الجسم الحي الخ ...

وبالإجمال ، إذا كان تعريف لفظ كلي « ك » :

$$ك \rightleftharpoons ك_1 \wedge ك_2 \wedge \dots \wedge ك_ن$$

حيث الرمز « $\rightleftharpoons$ » يعني المساواة بالتعريف ، والرمز « $\wedge$ » هو الرابط الدال على العطف . فإننا نقول ان اللفظ «ك » يدل بالمطابقة على المجموعة : { $ك_1$، $ك_2$، ... ، $ك_ن$ } ، وبالتضمن على كل عنصر أو مجموعة جزئية subset منها .

أما فيما يخص تعريف دلالة الالتزام ، فإنها بالمفهوم الحصري تؤخذ لدلالة لفظة ما على لازم مفهومها غير المقوم له ، اعني اللازم الذي ينتج منطقياً استناداً إلى قواعد معينة أو إلى مبادىء علم ما .

فالقواعد يستعان بها بعد التعريف لمعيرة المحمولات ولذلك تسمى قواعد المحمولات prädikatorenregel[1] . هكذا مثلاً ، إذا استقام لنا بالتحديد تمييز مفهوم البجع عما سواه بوضعنا أن :

بجع $\rightleftharpoons$ طائر عريض المنقار ذو حوصلة

---

(١) راجع Kamlah, W., Lorenzen, p., Logische Propädeutik s. 216-217

ولاحظنا بعد ذلك عبر التجربة ان كل البجع هو أبيض ، نستطيع إن رأينا أن ذلك من مصلحة علم الحيوان ، أن نرفع هذه القضية التجريبية إلى قضية تحليلية بوضعنا القاعدة :

بجع ⟸ أبيض

فيصبح مفهوم الأبيض لازماً للبجع بالمعنى الحصري . كذلك من قواعد المحمولات المتعارفة تلك التي تميز مفهوماً عن ضدة امثال :

حرف ⟸ $\overline{\text{فعل}}$

أزرق ⟸ $\overline{\text{أحمر}}$

ذكر ⟸ $\overline{\text{أنثى}}$

حيث الخط فوق الكلمة يشير إلى النفي . فيكون كل من سلب الفعل وسلب الأحمر وسلب الأنثى لازماً على التوالي للحرف والأزرق والذَكر .

بواسطة قواعد المحمولات يمكننا أن نجد لوازم جديدة انطلاقاً من التعريف . مثلاً من القاعدة الأخيرة والتعريف :

اب ≦ ذكر ∧ له إبن[1]

نستخلص اللزوم :

اب ← $\overline{\text{أنثى}}$

أما اللوازم التي تتبع في علم ما فهي الخصائص التي لا تنفك عن الذات نظراً للقضايا التي سُلِّم بها . ففي الهندسة مثلاً ، انطلاقاً من التعريف :

مثلث ≦ شكل ذو ثلاثة أضلع

نستطيع بواسطة مسلمات ومسائل هذا العلم أن نستنتج ان :

---

(١) في اللغة العادية ، ظاهر ان المقوم : ذكر ،نافل لأن الجزء الثاني من العطف « له ابن » يحتوي على ضمير يرجع إلى المذكر . انما التعريف الدقيق باللغة الرمزية :

اب (عـ) ⇋ ذكر (عـ) ∧ $\overset{V}{\text{سـ}}$ ابن (سـ ، عـ)

لا يتضمن الإشارة إلى الذكورة .

مثلث ← مجموع زواياه ١٨٠ درجة

وغيرها من اللوازم المعهودة . وقس على ذلك في بقية العلوم .

بالطبع ثمة صفات أخرى ، ما عدا المقومات واللوازم ، قد تلحق الأمور ، مثل الشيب للانسان . وتسمى هذه : « العرضيات » غير اللازمة أو « العرضيات » بالمعنى الحصري . إذن ، استناداً إلى ما سبق جميع السمات التي تختص بمفهوم ما ، هي : إما مقوم وإما لازم وإما عرضي .

٢ ــ ٥ اصناف الدلالة من حيث المجزوء

بالنسبة للمرجع الخارجي ، فالاصناف المذكورة اعني المطابقة والتضمن والالتزام لا تقصد السمات ذات الترتيب التشجيري من جهة الأعم والأخص ، بل تقصد الأشياء من جهة كونها مركبة من أجزاء تأتلف بحسب هيئة ناجمة عن الترتيب التجاوري . من هذا المنظور تصبح دلالة المطابقة دلالة اللفظة على مجموعة الأجزاء التي تؤلف الشيء المسمى ، كدلالة لفظة « الانسان » على كامل المجموعة المرتبة من الأعضاء : رأس ، يد ، صدر ، ... ، التي تكون الانسان ؛ ودلالة التضمن دلالة اللفظة على جزء أو أكثر من المجموعة كدلالة « الانسان » على الرأس . أما دلالة الالتزام فتكون دلالة الجزء على الجزء المجاور له ضمن مجموعة مرتبة من الأجزاء كدلالة « الحاجب » على العين ، أو الجدار على السقف .

من الظاهر ان الدلالة من حيث اعتبار الشيء كأجزاء ، وبالاختصار من حيث المجزوء، تختلف عن دلالة المفهوم السابقة . كما انها تختلف أيضاً عن الدلالة الماصدقية extensive المعهودة مثل دلالة كلمة « إنسان » على مجموعة الأفراد المندرجة تحتها أي : { سمير، طلال، عادل، ... } . فالدلالة التي نحن بصددها انما تتحقق ليس بالنسبة لكل فرد من أفراد الماصدق فحسب ، اي لكل جزئي من جزئياته ، بل بالنسبة لكل جزء من أجزاء الفرد أيضاً . اذن ، مجال هذه

الدلالة هي مجموعة من المجموعات المرتبة :

< جء، دء، زء، ... > ء ∋ ن

حيث جء، دء، زء،... هي أجزاء من الفرد ء ، و ن عدد الأفراد المكونين للمجموعة . وعليه يكون د جزءاً من المجموعة المرتبة < ج ، د ، ز ، ... > إذ صح، لكل ء ، ان :

دء ∋ < جء، دء، زء، ... >

فهكذا مثلاً تكون اليد جزءاً من الانسان إذا صح أن :

يد١ ∋ < رأس١، يد١، صدر١، ... > و يد٢ ∋ < رأس٢، يد٢، صدر٢، ...> الخ ...

من مقارنة الدلالة من المنظورات الثلاثة المذكورة ، أي من حيث المفهوم والمجزوء والماصدق، نستطيع ان نلاحظ انه خلافاً لما هو حاصل بين المفهوم والماصدق من نسبة متعاكسة ، بمعنى انه كلما زاد عدد المقومات نقص عدد الأفراد ، تطرد النسبة بين المفهوم والمجزوء، إذ كلما زاد تخصص الشيء بمقومات دلالية زادت امكانية ايجاد أجزاء مختلفة فيه . ولذلك ، مفهوم كلمة « شيء » الذي يقتصر على مقوم دلالي واحد ، لا يمكن تجزئة أفراد ما صدقه إلى جزئين مختلفين .

٣ ــ ٥ المعاني المختلفة للالتزام

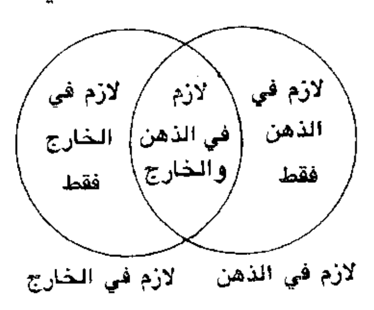
على ضوء الشرح السابق يسهل ادراك الفروقات في استعمال مفهوم الالتزام عند أهل المنطق والبيان . «فالحاصل ان لهم في تقسيم اللازم طريقين :

الأول : ان اللازم ينقسم إلى لازم في الذهن والخارج معاً كالشجاعة للأسد ، وإلى لازم في الذهن فقط كالبصر للعمى وإلى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب »[1] . وبقول آخر : النسبة بين اللازم

---

(١) الملّوي ، شرح السلم المنورق ، ص ٥٥ .

في الذهن واللازم في الخارج على الاطلاق هي التقاطع :



فاللازم في الذهن على الاطلاق هو ما كان بينه وبين الملزوم علاقة منطقية محددة من العلاقات التي سبق شرحها . أما اللازم في الخارج فقط فهو الذي لا ينجم عن الملزوم بواسطة هذه العلاقات مع كونه متحققاً في الخارج معه .

لا ريب ان اللازم في الذهن ، بمعنى ان بينه وبين الملزوم ضرورة منطقية « $\triangle_{ق}$ » مقيدة بقواعد المحمولات أو بمبادىء علم ما « ق » على النحو :

$\triangle_{ق}$ (ملزوم ← لازم ١ ∧ لازم ٢ ∧ ...)

لا يمكن إلا أن يتحقق كلما تحقق الملزوم . لأنه من ناحية الاستنتاج الصرف ، إذا صح ان :

$\square$ ملزوم

حيث $\square$ هو جهة التحقق بالوجود ، يتبع أن موصول اللوازم :

$\square$ (لازم ١ ∧ لازم ٢ ∧ ...)

هو متحقق بالفعل ، وكذلك كل لازم هو متحقق أيضاً :

$\square$ لازم ١ ∧ $\square$ لازم ٢ ∧ $\square$ ...

فيما يخص المثل الذي يوردونه عن اللازم في الذهن فقط ، اي عن لزوم البصر للعمى ، فهو كما أشار أكثر من شارح ينطوي على إشكال . فان كان البصر داخلاً في تعريف العمى :

أعمى ⋜ ¬ بصير

حيث « ¬ » هو رابط السلب ، أو داخلا في قاعدة محمولات إضافية ترسم العمى سلبياً بعد تعريفه :

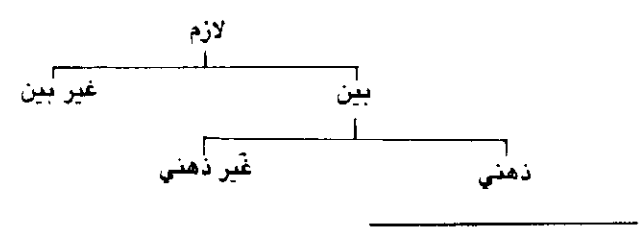
أعمى ⇐ ¬ بصير ،

فلا يصح القول ان البصر في الاعتبار الأول مقوم ، ولا في الاعتبار الثاني لازم بالمعنى المنطقي ، بل هو جزء تركيبي من المقوم أو اللازم : ¬ بصير . وحال ذلك من قبيل المعاني الإضافية . ففي تعريفنا مثلاً للأب بأنه :

أب ⋜ ذكر ∧ له ابن

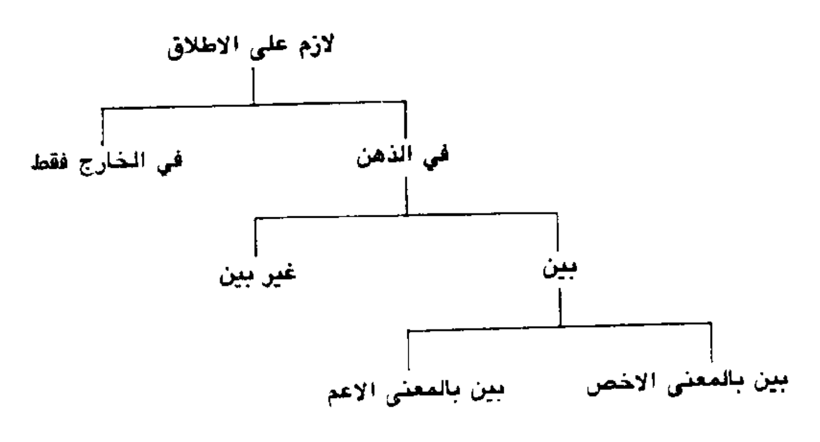
لا يكون مفهوم « الابن » مقوماً بل جزءاً تركيبياً من المقوم : له ابن . بالطبع ، استناداً إلى التعريفات ، يحصل بين المعرَّف والأجزاء التركيبية من المعرِّف علاقة تداعي معان association d'idées على المستوى النفساني . وأحياناً ما يكون التداعي بين معان متناقضة .

أما الطريق الثانية للقسمة فهي « ان اللازم ينقسم إلى بيّن وغير بيّن ، والبين ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بأن لا يُحتاج إلى دليل ، وغير البين ما لا يلزم فيه ذلك بأن يحتاج إلى دليل . والبين ينقسم إلى ذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللازم كالشجاعة للأسد ، وغير ذهني وهو ما لا يلزم فيه ذلك كمغايرة الانسان للفرس ، فإنه لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلاً عن كونه مغايراً له »[1] . هذا ما يختصره الجدول الآتي :



(١) المرجع ذاته ، الصفحة ذاتها .

من الأمثلة التي ترد تحت كل فرع ، يتضح لنا أن « اللازم » في هذا التقسيم ليس سوى ما اسميناه « باللازم في الذهن على الاطلاق » في التقسيم الأول . وبالتالي يندرج الذهني وغير الذهني في هذا التقسيم تحت الـلازم في الذهن بـالمعنى السابق . فلكي نتجنب الالتباس ، يكفي ان نستبدل « الذهني » و « غير الذهني » ، كما يقترح البعض بالتعابير « البين بالمعنى الأخص » و « البين بالمعنى الأعم » .
وإذا كان هذا المشجر تفريعاً للقسم « لازماً في الذهن على الاطلاق » من التقسيم السابق ، امكن توحيد الطريقين في تقسيم اللزوم وفق الشكل الآتي :



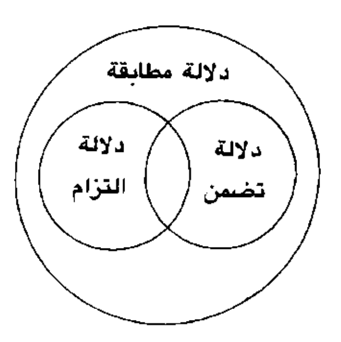
فالمقصود بالالتزام في المنطق من حيث المفهوم هو اللزوم البين بالمعنى الأخص . وأما في فن الأصول أو في فن البيان ، فإنهم لا يشترطون في دلالة الالتزام ان يكون اللزوم بيناً بالمعنى الأخص ، بل مطلق اللزوم بأي وجه كان . وبذلك كثرت الفوائد التي يستنبطونها بدلالة الالتزام في تفسير النصوص[١] .

---

(١) انظر : السنوسي ، شرح المختصر، ص ٣٧ .

٤ ـ ٥ النسب بين أصناف الدلالة

بالإجمال ، فإن النسب الشائعة عند باحثي الدلالة هي « أن بين كل واحدة من دلالتي التضمن والالتزام وبين دلالة المطابقة عموماً وخصوصاً باطلاق .. وبين دلالة التضمن والالتزام عموم وخصوص من وجه »[١] . أي أن أصناف الدلالة المذكورة ، إذا اعتبرت من جهة الماصدق كمجموعات معينة من العلامات ، قامت بينها العلاقات الآتية :



من البديهي ان كلاً من التضمن والالتزام يستتبع المطابقة ، لاستنادهما إليها بالتعريف . لكن ، بشأن سائر العلاقات ، قد يقع تباين في الآراء بحسب اختلاف مفهوم الالتزام . فإن أخذ بمعنى البين أو أوسع من ذلك ، كما فعل الرازي[٢] وغيره ، فلا شك أنه حينئذ يتبع الالتزام المطابقة ، والأولى ان يتبع التضمن كذلك ، إذ بهذا المعنى لا شبهة أن لكل ماهية لازماً ، أقله كونه غير ما عداها ، كما يقول الرازي . اي بتعبير آخر ، يمكن دوماً في مثل هذه الحالة ايجاد قواعد محمولات سلبية من باب البين بالمعنى الأعم على الشكل الآتي :

م ⟸ ـــل

---

(١) السنوسي ، شرح المختصر ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(٢) أنظر : الصبان ، حاشية على شرح السلم ، ص ٥٦ .

وعندها تتساوى المطابقة والالتزام ، فكلما تحققت دلالة المطابقة تحققت دلالة الالتزام ، والعكس أيضاً صحيح . انما في الواقع ، جرى معظم المناطقة على استعمال الالتزام من حيث هو بيّن بالمعنى الأخص ، وفي هذه الحال قد توجد المطابقة مع الغفلة عن كل ما هو خارج عن الماهية ، وبالتالي دون الالتزام ، كما تمثل ذلك الدوائر .

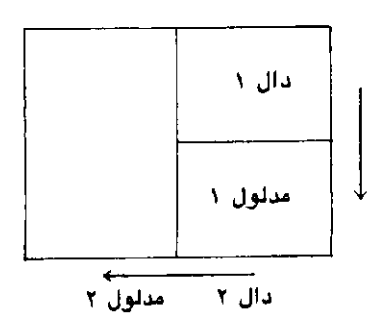
للتعليل نفسه ، يتضح ان التضمن والالتزام يجتمعان أحياناً ؛ ويفترق التضمن عن الالتزام في حين عدم وجود لازم بين بالمعنى الأخص . أما الالتزام فإنه ينفرد عن التضمن عند وجود لازم لأمور لا أجزاء لها كالنقطة ، أو ماهيات غير مركبة من مقومات كالشيء مثلاً . ولا ريب ان اعتبار عدم وجود مثل هذه الأمور والماهيات يستتبع تغييراً في النسب ، بحيث ان التضمن يعم الالتزام ويتساوى مع المطابقة .

بالطبع ، لا تستقيم هذه النسب إلا عند إهمال قصد المرسل ؛ أما في حال تعيين المدلول المراد بواسطة القرائن ، فمن الظاهر ان الدلالات الثلاث هي متباينة .

٦- الصور البيانية

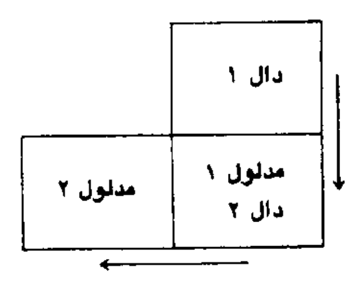
لما كانت الدلالات الثلاث ، اي التطابق والتضمن والالتزام ، تتحقق في الصور البيانية ، كان من المجدي أن نستعرض ، بشكل مجمل ودون الخوض في التفاصيل ، أنواع هذه الصور وكيفية توزع الدلالات المذكورة عليها .

من المعروف ان الصورة البيانية تتركب من أكثر من علامة . فالتفسير الشائع لهذا التركيب هو ما يعبر عنه بارت Barthes ، نقلاً عن هيلمسلافHjelmslev ، بأنه علامة يكون دالها في الوقت نفسه علامة ، على النحو الآتي :



أما التفسير الذي يستفاد من العرب ، فهو أن العلاقة الدلالية الثانية

لا تنعقد بين العلامة الأولى ككلٍ مركب من دال ومدلول ، بل بين مدلول هذه العلامة ، الذي يصبـــح بدوره دالاً ، والمدلول الثاني على هذا الشكل :



إذ علم البيان ، كما يقول الجرجاني ، يبحث في معنى المعنى ، أي في تعلق المدلول الأصلي بالمدلول المجازي[1] . فاللفظة موضوعة أصلاً بالمطابقة لمدلول أصلي يحيل بدوره ، بسبب علاقة ما ، على مدلول آخر .

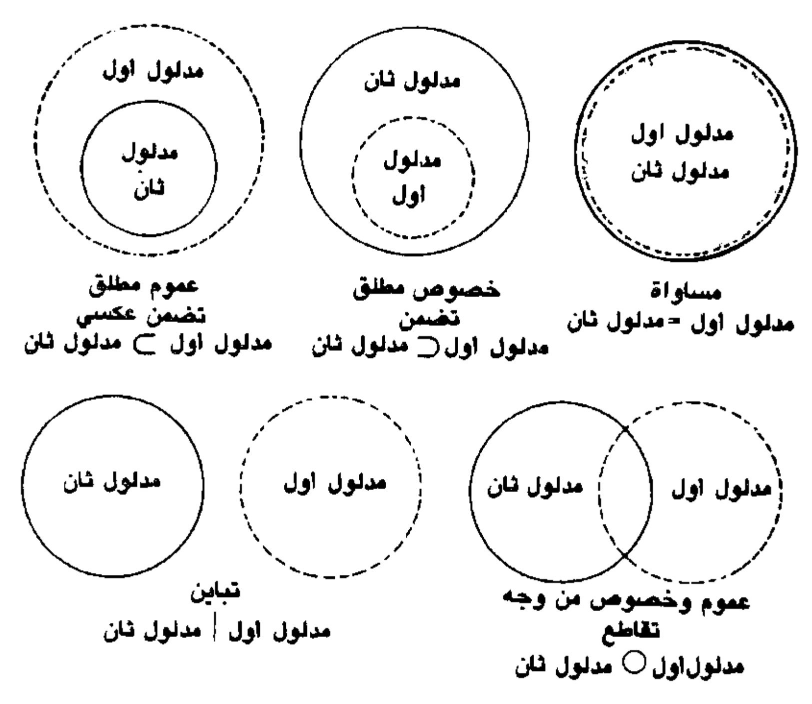
بما أن مدلول الألفاظ عامة يؤلف ، كما رأينا ، مجموعة من الصفات من حيث المفهوم ، أو مجموعة من الأجزاء من جهة كونه أمراً خارجياً ؛ كان من البديهي ، لتعيين العلاقة بين المدلول الأصلي والمدلول المجازي ، ان ينطلق علم البيان من النسب القائمة بين اية مجموعتين من الصفات أو من الأجزاء .

احصاء هذه النسب ليس عملية بسيطة متداولة في نظرية المجموعات الحديثة فحسب ، بل كان كذلك عند متأخري مناطقة العرب الذين استوفوا البحث فيها وفي المسائل التي تعود إليها[2] . هذه هي النسب الممكنة بلسان العرب وبلسان نظرية المجموعات :

---

(١) انظر مثلاً : السكاكي ، المفتاح ، ص ١٤٠ .

(٢) راجع بهذا الخصوص كتابنا : منطق العرب من وجهة نظر المنطق الرياضي ، ص ١٧٥ .



عند اتحاد المدلول الأول الأصلي مع المدلول الثاني المقصود كما في المساواة ، تكون دلالة اللفظة هي دلالة المطابقة ، التي تسمى أيضاً دلالة حقيقية .

بشأن الخصوص المطلق ، فإنه يتحقق في الدلالة عند اطلاق اللفظ العام على الخاص ، مثل أن يُذكر « الفاني » ويراد به الانسان ، أو عند اطلاق اسم الجزء على الكل ، كاستعمال كلمة « رأس » للدلالة على الشخص ، ولفظة « شراع » للدلالة على السفينة .

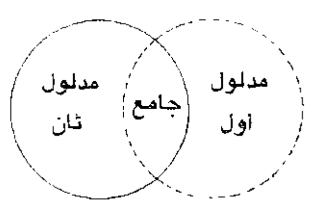
عكس هذه النسبة هو العموم المطلق الذي يوجد في دلالة اسم الخاص على العام ، كاستعمال لفظة « زنجي » في قولنا « ليل زنجي » للدلالة على الأسود ؛ أو في دلالة اسم الكل على الجزء كما في الآية «يجعلون اصابعهم في آذانهم» والمقصود بالأصابع أطرافها أي الأنامل.

من الملاحظ أن صنف الدلالة المعتبرة في هاتين العلاقتين يمكن إرجاعها إما إلى دلالة التضمن أو إلى دلالة الالتزام . هذا ما يتضح بالتفصيل في الجدول الآتي :

	مفهـوم			مرجـع	
	مقوم	لازم	عرضي	مجزوء	ما صدق
عموم مطلق	تضمن	التزام	التزام	تضمن	التزام
خصوص مطلق	التزام	التزام	التزام	التزام	تضمن

فهكذا مثلاً ، تكون بين « الزنجي » والأسود دلالة تضمن إن اعتبر الأسود مقوماً وإلا فدلالة التزام . وبالنسبة للمجزوء « فالاصبع » يدل على الأنمل بالتضمن ، و « الشراع » على السفينة بالالتزام . وبالنسبة للماصدق ، بما أن الانسان يشكل مجموعة تحتية subset للفاني ، فإن « الفاني » يدل عليه بالتضمن . لكن من حيث المفهوم «فالفاني» يدل على الانسان بالالتزام. إذ انه صفة داخلة في مفهومه.

أما نسبة العموم والخصوص من وجه ، فتقع في الدلالة عند وجود تشابه بين المدلول الأول والمدلول الثاني ، أي عند وجود جامع مشترك من الصفات، كانت هذه مقومات أو لوازم أو أعراضاً: هذا من جهة المفهوم ، ويمكن أن تقع من جهة المجزوء ، حين يكون الجامع جزءاً مشتركاً بين المدلولين المختلفين.هذه النسبة كما يظهر من التمثيل:



قد ترجع إلى حاصل ضرب النسبتين السابقتين ، إذ أن نسبة المدلول الأول الى الجامع هي عموم مطلق ونسبة الجامع إلى المدلول الثاني هي الخصوص المطلق ؛ وهي ترجع بالتالي إلى ضرب دلالتي التضمن والالتزام بذاتهما على النحو الآتي :

^	تضمن	التزام
تضمن	تضمن	التزام
التزام	التزام	التزام

والحال ان دلالة التضمن يمتنع تحققها في نسبتي العموم والخصوص المطلقين معاً ، فلذلك كان مرجع العموم والخصوص من وجه دوماً إلى دلالة الالتزام . ففي المثل الدارج للاستعارة(١) :



بين الأسد والشجاع عموم مطلق ، والدلالة هي تضمن إن اعتبر الشجاع مقوماً وإلا فهي التزام . وبين الشجاع والرجل خصوص مطلق ، والدلالة التزامية ، إذ الشجاعة عرضية للرجل . وكيفما اتفق فدلالة « الأسد » على الرجل هي عن طريق الالتزام .

وأما أخيراً بشأن نسبة التباين ، فمن الظاهر أن لا اشتراك بين المدلولين إن من حيث المفهوم وإن من حيث المجزوء. لذلك كان لا بد من تعيين علاقات إضافية بينهما حتى يصح الانتقال من المدلول الأول إلى المدلول الثاني . هذه العلاقات التي يتم احصاؤها في مراجع علم

(١) راجع التفاصيل في : Dubois, J. et autre, Rhétorique générale , p. 106 -...

البيان تحتاج ولا شك إلى تحليل ونقد للقطع في صلاحيتها وكيفية تصنيفها . ومهما كان الأمر ، فالاصناف المتفق عليها من سببية ـ مسببية ، وملزومية ـ لازمية ، وبدلية ـ مبدلية ، ومحلية ـ حالية ، ومجاورة الخ ... تندرج كلها تحت مفهوم اللازم على الاطلاق .

باستثناء المساواة التي تعبر عن « الدلالة الحقيقية » ، ينعقد مع سائر النسب ما يسمى « الدلالة المجازية » أو بالاختصار « المجاز » . عادة يقسم البيان العربي المجاز قسمين : الاستعارة التي تتحقق عند وقوع نسبة العموم والخصوص من وجه بين المدلول الأصلي والمدلول المقصود ، والمجاز المرسل عند وجود سائر النسب دون تمييز . بينما البيان عند الغربيين ، يخُص الدلالة التي تكون فيها النسبة بين المدلولين إما خصوص مطلق أو عموم مطلق باسم الـ « Synecdoque »، ويُفرد لتلك التي تحتاج إلى علاقات إضافية بين مدلولين متباينين اسم الـ «metonymie» :

استعارة	métaphore
مجاز مرسل	métonymie Synecdoque

ثمة صورة بيانية تقترب إلى حد بعيد من مجاز الـ métonymie من حيث انها تستند عامة على النسبة والعلاقات ذاتها ، إلا أنها تختلف عنه بأن المدلول الأول الأصلي هو أيضاً مقصود مع المدلول الثاني . وبالتالي ، فهذه الصورة التي تسمى « الكناية » تشتمل على دلالة المطابقة بالاضافة إلى دلالة الالتزام .

من هذا العرض ، يتضح ولا شك ان كل الصور البيانية ترجع في النهاية إلى الدلالات الثلاث : المطابقة والتضمن والالتزام .

٧ ـ تركيب اصناف الدلالة

بسبب التساوق الحاصل بين دلالات المطابقة والتضمن والالتزام من جهة وبين الصور البيانية من جهة ثانية ، كان تحديد دلالة المركب من أكثر من لفظ يفيد في تعيين نوع الصورة الناجمة عن عدة صور بيانية .

من حيث الطريقة ، يكفي تعيين دلالة المركب من لفظين لان دلالة سائر المركبات يُستحصل عليها بتكرار العملية الأولى . هذه العملية تعود إلى مسائل من نظريات المجموعات أو أيضاً من منطق المحمولات.

بالإضافة إلى دلالة كل من المركِّبين ، قد تتأثر دلالة المركَّب بهيئة التركيب ، « إذ ان اللفظ المركب كما انه مشتمل على أجزاء مادية كلفظي الانسان والكاتب في قولنا الانسان كاتب، وجزء صوري وهو الهيئة الحاصلة من تأليف احدهما بالآخر ، كذلك معناه مشتمل على أجزاء مادية كمعنى الانسان ومعنى الكاتب ، وجزء صوري وهو نسبة أحدهما إلى الآخر . وكما أن الأجزاء المادية اللفظية موضوعة بإزاء الأجزاء المادية المعنوية ، كذلك الهيئة التركيبية اللفظية موضوعة بإزاء الهيئة التركيبية المعنوية »[١] . ومع انه غالباً ما يكون تأثير الهيئة غير ذي أهمية ، إلا أنه في بعض الصور البيانية قد يؤدي إلى تغيير جذري

(١) التحتاني ، شرح مطالع الانوار، ص ٣٢ .

في المعنى . لذلك كان من المفروض أن يسبق تعيين دلالة المركب وصف دقيق لهيئته ، أو بتعبير حديث لبنيته . ولا شك أن مثل هذا العمل يحتاج إلى نسق صارم من قواعد التوليد والتحويل المتبعة في مدرسة تشومسكي. إلا أن المفكرين العرب يتوقفون بهذا الصدد على مركَّبات أساسية من القول التقييدي مثل « معلم البيان » و « الحيوان الناطق » ، ومن القول الحملي مثل « الانسان كاتب » ؛ لأن سائر التراكيب ترجع إليها بصورة ما .

استناداً إلى مدلولات الأجزاء ، يميز التحتاني أربعة احتمالات في تعيين مدلول المركب . فقد تعتمد « دلالة المركب إما على مدلول مفرديه ، أو على مدلول أحد المفردين ، أو على ما لا يكون هذا ولا ذاك كلازم للمجموع من حيث هو مجموع »[1] . وفي الحالة الأولى ، أي في حين « دلالته على مدلول مفرديه ، فلا يخلو إما أن يكون علىٰ مدلولي مفرديه أو على مدلول واحد لمفرديه »[1] .

في الاحتمال الأول إذن يأتلف مدلول المركب من مدلـولين مختلفين لمفرديه . وبالتالي يتم تعيين صنف دلالة المركب استناداً إلى صنف الدلالة الذي يعود لكل واحد من المفردين ، تطابقاً كان أم تضمناً أم التزاماً . من تقرير التحتاني[1] نستخلص الجدول الآتي :

∪	مطابقة	تضمن	التزام
مطابقة	مطابقة	تضمن	التزام
تضمن	تضمن	تضمن	التزام
التزام	التزام	التزام	التزام

(١) المصدر ذاته ، ص ٣١ .

إذا كان ل،م مدلولين أصليين ، وكان ن ، هـ مدلولين مقصودين وكان كل من عا١، عا٢، عا٣ علاقة ما من علاقات النسب الخمس التي سبق شرحها ، فإن المسائل التي يجري البرهان عليها هنا هي من الصورة :

ن عا١ ل ∧ هـ عا٢ م ← ن ∪ هـ عا٣ ل ∪ م

حيث « ∪ » هو رمز اتحاد المجموعات .

لتثبيت هذه المسائل ، كان من الأفضل حصر المدلول الأصلي بالمقومات ، إذ عندها تتحدد دلالة المطابقة والتضمن بـ :

مدلول أصلي ⊇ مدلول مقصود

وعلاقة الالتزام بسائر العلاقات وهي التقاطع والعموم المطلق والتباين ، أي بسلب المطابقة والتضمن :

مدلول أصلي ⊉ مدلول مقصود .

استناداً إلى ذلك ، ليس من الصعب البرهنة على المسائل التالية التي تؤكد نتائج الجدول :

I ن ⊇ ل ∧ هـ ⊇ م ← ن ∪ هـ ⊇ ل ∪ م

II ن ⊇ ل ∧ هـ ⊉ م ← ن ∪ هـ ⊉ ل ∪ م

III ن ⊉ ل ∧ هـ ⊉ م ← ن ∪ هـ ⊉ ل ∪ م

وواضح أن جدول الاتحاد « ∪ » المذكور يخضع لما يسمى بقاعدة الأخس ، أي النتيجة تتبع دوماً العلاقة الأضعف وفقاً لتدرج أصناف الدلالات على هذا النحو: مطابقة، تضمن، التزام.

من أمثلة هذا النوع من التركيب الدلالي قولنا « أسبلت لؤلؤ النرجس » ، فلكل من اللفظتين « اللؤلؤ » و « النرجس » مدلول التزامي مختلف عن الآخر : الدمع لـ « اللؤلؤ » والعين لـ « النرجس » ، وبالتالي مدلول المركب « لؤلؤ النرجس » هو أيضاً التزامي . كذلك جوابنا على من يشك في شبح هل هو حيوان أو لا بأنه « انسان اسود » ، يشكل مثلاً من هذا القبيل إذ اللفظة الأولى تدل على الحيوان

بالتضمن والثانية تدل على الأسود بالتطابق ، وعليه فمدلول المركب هو تضمني .

أما في الاحتمال الثاني فيُفترض مساواة المدلولين المقصودين وبالتالي تعود المسائل المتعلقة بتعيين دلالة المركب إلى الصورة :

ن عا١ ل ∧ ن عا٢ م ← ن عا٢ ل ∪ م

وهذه المسائل أي :

I ن ⊇ ل ∧ ن ⊇ م ← ن ⊇ ل ∪ م

II ن ⊇ ل ∧ ن ⊉ م ← ن ⊃ ل ∪ م

III ن ⊉ ل ∧ ن ⊉ م ← ن ⊉ ل ∪ م

تتوافق والنتائج التي يفصلها التحتاني كما يتضح من المقارنة مع الجدول الآتي[١] :

∪	مطابقة	تضمن	التزام
مطابقة		تضمن	تضمن
تضمن	تضمن	تضمن	تضمن
التزام	تضمن	تضمن	التزام

اغفال ذكر مدلول المركب عند كون مدلول كل من اللفظين مطابقة يعود لكونهما حينئذ مترادفين كقولنا « الليل ليل » ، وبحسب رأي السيد الجرجاني[٢] فإنه لا تركيب بحسب المعنى هنا . كما أنه يظهر ان قاعدة الأخس لا تستقيم في هذا الاحتمال ، فعند قولنا مثلاً « رأسٌ رماد »

---

(١) انظر : المصدر ذاته ، ص ٣١ .

(٢) حاشية على شرح مطالع الانوار، ص ٩١ .

يكون الشَعر مدلولاً « للرأس » بالتضمن و « للرماد » بالالتزام ، لكنه بالنسبة للمركب ، فهو مدلول بالتضمن .

في الاحتمال الثالث ، أي عند دلالة المركب على أحد مدلولي مفرديه « فهي تكون بالتضمن إن كانت دلالة المفرد بالمطابقة أو بالتضمن ، وبالالتزام إن كانت كذلك »[1] .

		احد المفردين		
	U	مطابقة	تضمن	التزام
المفردالأخر		تضمن	تضمن	التزام

لعل هذا الاحتمال لا يتعدى المستوى النظري ، بدليل انهم لا يوردون أمثلة بهذا الخصوص : إذ في اللغات الطبيعية لا توجد مثل هذه المركبات التي تقتصر على مدلول أحد المفردين ، إلا إذا فهم بذلك أن المدلول غير الملتفت إليه هو متضمن في الثاني ، كما في قولنا « الطائر النسر » و « الشيء الأخضر » حيث كل من اللفظين « الطائـر » و « الشيء » لا يضيف شيئاً على مدلول اللفظ الثاني .

وأخيراً في الاحتمال الرابع ، أي عندما يدل المركب على مدلول لا يكون مدلول مفرد من مفرداته ، فالدلالة لا تكون إلا بالالتزام[2] . وكثيرة هي المركبات من هذا القبيل ، فقولنا مثلاً « العريض الوسادة » يدل على الأحمق وليس الأحمق مدلول المفردين ولا مدلول أحدهما بل هو لازم للمجموع .

لا ريب ان هذه الطريقة التي يقدمها مناطقة العرب هي مفيدة جداً في تحديد الصور المركبة . وما سهولتها الظاهرة إلا لكونها تتوقف عند العموميات . أما إذا أريد تطويرها حتى تستوعب كل التراكيب الواقعة فلا بد لها أن تواجه تعقيدات كثيرة وتحل مشاكل دقيقة .

---

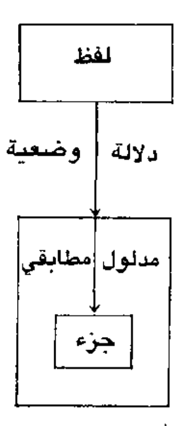
(١) التحتاني، شرح مطالع الأنوار ، ص ٣٢ .

(٢) راجع: المصدر ذاته، ص ٣٢ .

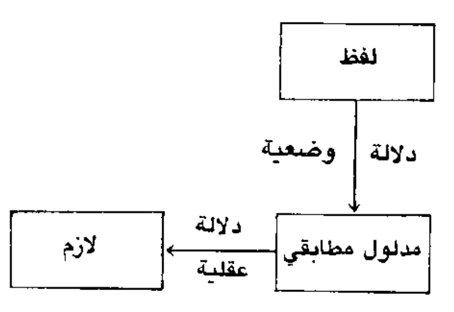
٨ ـ إرجاع أصناف الدلالة إلى الأنواع

تخصيص الدلالة اللفظية بالاصناف الثلاثة التي سبق شرحها ، أي المطابقة والتضمن والالتزام ، يوحي أن هذه الدلالة وما يعود إليها من الصور البيانية تشكل مجالاً فريداً ومغايراً للأنواع الدلالية التي تقوم عليها السيمياء بوجه عام . لكن التعمق في التحليل يزيل هذه الشبهة العالقة باستمرار في أبحاث الدلالة والبيان عند العرب . وبالفعل حاول المناطقة والأصوليون والبلاغيون في كل كتبهم أن يعينوا نوعية الدلالة بالنسبة لكل من المطابقة والتضمن والالتزام سواء أكانت وضعية أم عقلية ، لكنهم لم يصلوا إلى تطابق بين الثلاثيتين يجعلهم يتخلون عن إزدواجية المصطلحات . والصعوبة في ذلك تكمن في التباس الدلالة الطبيعية من جهة ، كما مر التحقق من ذلك ، وفي كون التضمن والالتزام بالنسبة للفظ دلالتين مركبتين .

فيما يخص دلالة المطابقة ، فالعلاقة بين اللفظ والمعنى مباشرة ، ومن البديهي أنها وضعية باتفاق جميع الآراء . أما في التضمن والالتزام ، فالمدلول يتعلق باللفظ عبر المعنى المطابقي ، من حيث هو جزء في التضمن :



ومن حيث هو لازم في الالتزام :



ولا خلاف بالنسبة لهذا الأخير على ان العلاقة بين المدلول المطابقي واللازم هي عقلية . بينما بالنسبة للتضمن فقد اعتبر البعض[1] ان فهم المدلول المطابقي هو سبب في فهم جزئه ، وبالتالي فإن العلاقة بينهما هي عقلية ، ونص البعض الآخر على ان « التضمن فهم الجزء في ضمن الكل ، ولا شك انه إذا فُهم المعنى فهمت أجزاؤه معه ، فليس في دلالة التضمن انتقال من اللفظ إلى المعنى ومن المعنى إلى الجزء ، بل هو فهم واحد يسمى بالقياس إلى تمام المعنى مطابقة

(١) راجع : الحفني، حاشية على شرح إيساغوجي ، ص ١٢ .

وبالقياس إلى جزئه تضمناً»(١). وفي هذه الحال تكون العلاقة بين اللفظ والجزء دلالة طبيعية .

يبقى انه في التضمن بحسب الاعتبار الأول وفي الالتزام مطلقاً ، تكون الدلالة اللفظية مركبة من دلالتين على هذا النحو :

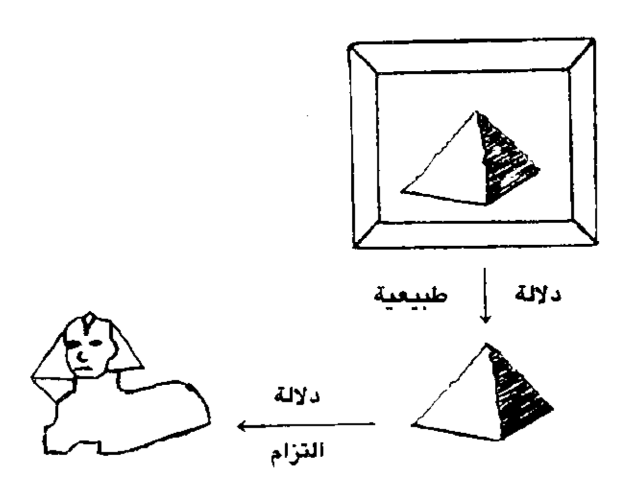
دلالة عقلية ⊗ دلالة وضعية

حيث الرمز « ⊗ » يُشير إلى عملية تسلسل التوابع الدلالية semiotic function . ونظراً إلى التركيب المذكور ، اعتبرت الدلالتان تارة عقليتين وطوراً وضعيتين . هذا ما يعبر عنه القدماء بقولهم « أنه لما كان حضور اللفظ بالبال سبباً في فهم معناه وفهم معناه سبباً في فهم جزئه ، كان حضور اللفظ بالبال بالنسبة إلى فهم الجزء سبب المسبب . وافهم مثل هذا بعينه في دلالة الالتزام ، فإن حضور اللفظ بالبال لا أثر له مباشرة في فهم اللازم بل بواسطة فهم الملزوم الذي وضع له اللفظ . ولاحتياج هاتين الدلالتين إلى مقدمة زائدة على المقدمة الوضعية اختُلف فيهما : هل هما وضعيتان نظراً للمقدمة الأولى الوضعية ، أو عقليتان نظراً للمقدمة الثانية العقلية »(٢) . وفي الحقيقة يجب ان يعتبر كل من دلالتي التضمن والالتزام بالمعنى الحصري مقصوراً فقط على العلاقة بين المدلول المطابقي وبين الجزء أو اللازم ، مثلما هي الحال في كثير من الدلالات البسيطة كدلالة الدخان على النار التزاماً والشجرة على الثمرة تضمناً . وهاتان الدلالتان ، خلافاً لما هو شائع عند المناطقة والبيانيين ، لا تجتمعان فقط مع الدلالة اللفظية أو الوضعية عامة ، بل مع أي نوع من أنواع الدلالة ، ففي المثل الآتي :

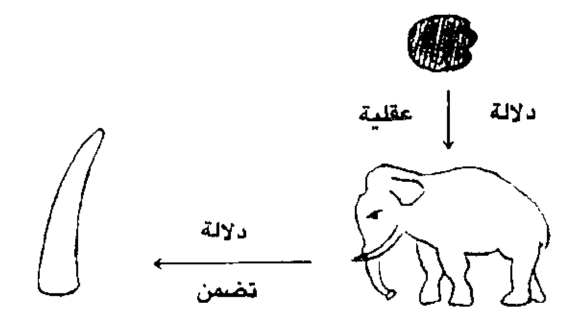
---

(١) الدسوقي ، حاشية على التذهيب ، ص ٨٧ .

(٢) السنوسي ، شرح المختصر ، ص ٣٠ .



تدل صورة الهرم عليه بالمطابقة دلالة طبيعية ، في حين ان الهرم يدل على أبي الهول بالالتزام . وفي هذا المثل :



تدخل دلالة التضمن في التركيب مع الدلالة العقلية ، إذ أثر القدم معلول للفيل ، والعاج جزء منه .

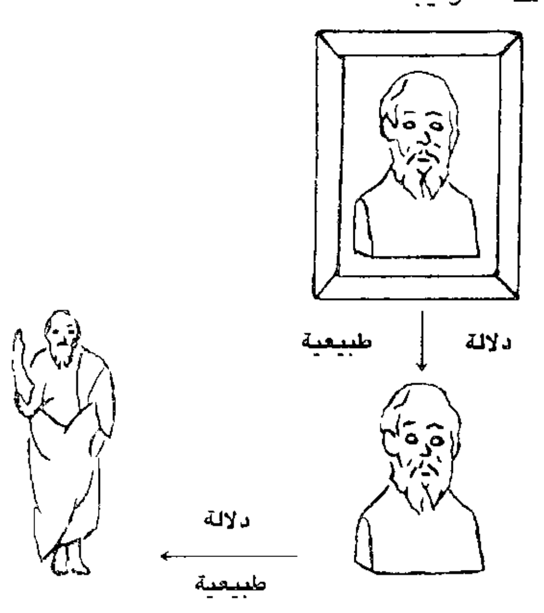
بالنسبة لبعض التراكيب ليس من الصعب ، مع مراعاة بعض الشروط ، تحديد الدلالة الناجمة عن تسلسل عدة دلالات . فالمثل الأخير يجري وفقاً للمعادلة :

دلالة تضمن ⊗ دلالة عقلية = دلالة عقلية

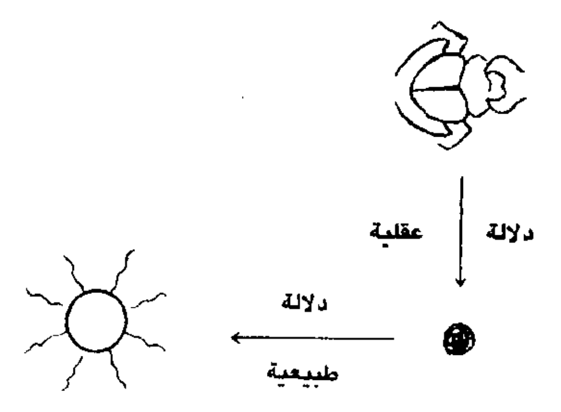
ومن الواضح أن **أثر** القدم يدل على العاج دلالة التزامية . كذلك عند **توحد** جامع التشابه في الدلالات الطبيعية يمكن القبول بـ :

دلالة طبيعية ⊗ دلالة طبيعية = دلالة طبيعية

كما في هذا التركيب :



حيث الصورة ترسم التمثال الذي يدل على سقراط . أما في التسلسل الذي ينطوي على انوع مختلفة من الدلالات ، فلا يمكن البت في نوعية الدلالة المركبة ، كما مر معنا حين تركيب الدلالة الوضعية مع الدلالتين التضمنية والالتزامية اللتين هما عقليتان . وكذلك هي الحال في التقاليب الأخرى ، ففي هذا المثل الفرعوني :



يدل الجعل على كتلة السماد بالمجاورة ، وهذه الكتلة تذكِّر بالشمس لشكلها الكروي . لكن من غير الواضح ما هو نوع دلالة الجعل على الشمس ، التي تنجم عن التركيب المذكور .

لعل عدم إمكان البت في ذلك يعود إلى التباين الجوهري بين الأنواع الثلاثة . فالدلالة الوضعية تختلف أساساً عن الباقيتين اختلاف الأمر عن الخبر إذ أنها تستند إلى طلب الواضع بينما هما يستندان إلى الحدث الذي يُعبَّر عنه بالخبر . وتختلف العقلية عن الطبيعية بكونها عقدية digital أي قائمة على المجاورة في الزمان أو المكان ، بينما الثانية هي تماثلية analogical وبالتالي خارجة عن نطاق البعدين المذكورين .

ان الالتباس الحاصل في تحديد وتصنيف بعض العلامات ، كالرموز بالمعنى الشائع (لا بمفهوم بيرس) وكالشعائر والحركات الطقوسية ، يمكن تفسيره بكون هذه العلامات مركبة من تسلسل عدة انواع دلالية ، تبقى فيه العلاقة القائمة بين الدال الأول والمدلول الأخير محيَّرة غير جازمة ، مثل الجعل الذي هو رمز الشمس عند الفراعنة .

لكن لا ريب ان تحليل بعض العلامات إلى تسلسل الأنواع البسيطة يشكل الطريقة الفضلى للتمييز فيما بينها وإزالة الخلافات العالقة حول ماهيتها .

عند المقارنة بين أنواع وأصناف الدلالة يكتفي المفكرون العرب ، كما رأينا ، بإرجاع المطابقة والتضمن والالتزام إلى نوعين فقط هما الدلالة الوضعية والعقلية مع الاغفال التام للطبيعية . ومن الواضح ان مرد ذلك إلى إبهام الدلالة الأخيرة وانحصارها في العلاقة بين التعابير البدنية والأحوال النفسية . أما إذا وُسّع مفهوم الدلالة الطبيعية بحيث يستغرق الدلالة الإيقونية ، فعند ذلك يأتلف مجالها من دلالة التضمن من حيث المفهوم ، ومن دلالة الالتزام التي يربط فيها بين الدال والمدلول جامع الشبه أو يكون فيها المدلول أخص من الدال. وهكذا يتم إرجاع الأصناف إلى الأنواع .

٩ـ خاتمة

من هذا العرض تتبين لنا أهمية المساهمة التي قدمها المناطقة والأصوليون والبلاغيون العرب في التطرق إلى موضوعات علم الدلالة . إنطلاقاً من بعض المفاهيم الأولية التي وضعتها الفلسفة اليونانية ، والتي كانت محصورة ضمن إطار الدلالة اللفظية ، توصل العرب تدريجياً إلى تعميم مجال أبحاث الدلالة على كل اصناف العلامات . ومن الواضح انهم اعتمدوا الدلالة اللفظية نموذجاً أساسياً ، كما كانت الحال عليه في بدء السيمياء الحديثة ، لكنهم كذلك نجحوا جزئياً في كيفية تطبيق النوعين الآخرين عليها ، إن في الدلالة البسيطة أو في المركبة . ثم إن الأقسام التي وقعوا عليها هي قريبة جداً من فروع العلامة المأخوذ بها منذ بيرس . صحيح ان ثلاثية الأنواع الدلالية يشوبها كثير من الإبهام في فرزها واستيعابها لمجال العلامات وخصوصاً بالنسبة للدلالة الطبيعية . إلا أن نهجهم الاستقرائي في اعتبار حيثيات العلامة جنّبهم الافتعال في بعض التعريفات وقصر التقاليب على مستوى واحد من الفروع ، مثلما حصل بالنسبة للبناء الميتافيزيقي للأشياء وبالتالي للعلامات في فلسفة بيرس .

تبقى ، ولا ريب ، ابحاثهم التي تتناول تعيين نوعية دلالة الألفاظ المركبة أو بوجه عام العلامات المركبة وتحليل الدلالة المؤلفة من تسلسل عدة توابع دلالية ، مدخلاً جديداً ذا منفعة قصوى للسيمياء المعاصرة .

المراجع

١ ـ العربية :

الآمدي ، **الإحكام في أصول الأحكام** ، مجلد ١ ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة .

ابن باجة ، **التقريب لحد المنطق والمدخل إليه** ، تحقيق إحسان عباس ، دار مكتبة الحياة .

ابن سينا، **الشفاء** ، **العبارة** ، تحقيق م. خضيري، القاهرة، ١٩٧٠ .

ابن سينا، **النجاة** ، نشره الكردي، القاهرة، ١٩٣٨ .

ابن سينا ، **الاشارات والتنبيهات** ، مجلد ١، **المنطق**، نشره س. دنيا، القاهرة، ١٩٤٧ .

ابن سينا، **منطق المشرقيين** ، نشره المكتبة السلفية ، القاهرة ، ١٩١٠ .

الارموي ، سراج الدين ، **مطالع الأنوار** ، على هامش : التحتاني ، قطب الدين الرازي ، **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار** ، مطبعة البسناوي ، القاهرة ، ١٣٠٣هـ .

الاسفرائيني ، ابراهيم ، **الأطول** ، المطبعة السلطانية ، تركية ، ١٢٨٤هـ .

الأنصاري ، زين الدين ، **المطلع** ، شرح ايساغوجي ، على هامش : الحفناوي ، يوسف ، **الحفني على ايساغوجي** ، نشره الحلبي ، القاهرة .

البيجوري ، **حاشية على شرح المختصر** ، القاهرة ، ١٣٢١هـ .

التحتاني ، قطب الدين الرازي ، **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار** ، مطبعة البسناوي ، القاهرة ، ١٣٠٣هـ .

التحتاني ، **تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية** ، في المجموعة : شروح وحواشي الشمسية ، نشره الكردي ، القاهرة ١٩٠٥ .

التهانوي ، محمد علي ، **كشاف اصطلاحات الفنون** ، كلكوتا ١٨٦٢ .

الجاحظ ، **البيان والتبيين** ، تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٩٤٨ .

الجرجاني ، علي بن محمد السند ، **حاشية على شرح المطالع** ، في : التحتاني ، قطب الدين الرازي ، **لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار** ، مطبعة البسناوي ، ١٣٠٣هـ .

الجرجاني ، **حاشية على شرح الشمسية** ، في المجموعة : **شروح وحواشي الشمسية** ، نشره الكردي ، القاهرة ، ١٩٠٥ .

الحفني ، يوسف ، **حاشية على شرح ايساغوجي** ، نشره الحلبي ، القاهرة .

الخبيصي ، عبيد الله ، **التذهيب** : **شرح الخبيصي على تهذيب المنطق والكلام** ، نشره الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

الدسوقي ، محمد بن عرفة ، **حاشية على التذهيب** ، في : الخبيصي ، عبيد الله ، **التذهيب** ، نشره الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

الريزوي ، مصطفى ، **شرح متن البرهان** .

السكاكي ، ابو يعقوب ، **كتاب مفتاح العلوم** ، نشره الحلبي ، القاهرة ، ١٣١٨هـ .

السنوسي ، ابو عبد الله ، **مختصر السنوسي في المنطق** ، القاهرة ، ١٩١٢ .

السنوسي ، **شرح المختصر في المنطق** ، القاهرة ، ١٣٢١هـ .

السيالكوتي ، **حاشية على حاشية الجرجاني على الشمسية** ، في المجموعة : **شروح وحواشي الشمسية** ، نشره الكردي ، القاهرة ١٩٠٥ .

الصبان ، ابو العرفان محمد ، **حاشية على شرح السلم للملوي** ، طبعة الحلبي ، القاهرة .

الطوسي ، نصير الدين ، **شرح الاشارات والتنبيهات** ، في : ابن سينا ، **الإشارات والتنبيهات** ، نشره س. دنيا ، القاهرة ١٩٥٨ .

العطار ، حسن ، **حاشية على التذهيب** ، في : الخبيصي ، عبيد الله **التذهيب** ، نشره الحلبي ، القاهرة ، ١٩٣٦ .

العلوي ، يحيى بن حمزة ، **الطراز** ، طبعة المقتطف بمصر ، ١٩١٤ .

الغزالي ، أبو حامد ، **معيار العلم** ، تحقيق س. دنيا ، القاهرة، ١٩٦١ .

فاخوري، عادل، **منطق العرب من وجهة نظر المنطق الرياضي** ، دار الطليعة ، بيروت، ١٩٨١ .

الفارابي ، أبو نصر ، **شرح الفارابي لكتاب ارسطوطاليس في العبارة** ، تحقيق و. كاتش، س. مارو، بيروت ١٩٦٠ .

القزويني الكاتبي، نجم الدين، **الرسالة الشمسية** ، في التهانوي ، **كشاف اصطلاحات الفنون** ، نشره أ. شبنغلر، كلكوتا، ١٨٥٤ .

الملوي ، احمد ، **شرح السلم المنورق** ، طبعة الحلبي ، القاهرة .

٢ ـ الأجنبية :

Barthes, R. ,'**Eléments de sémiologie,** Communications n°4.

Deledalle, G., **Théorie et pratique du signe,** payot, Paris, 1979.

Dubois, J., et autre, **Rhétorique générale,** Librairie Larousse, Paris, 1970.

Eco, U., **La struttura assente,** Milano, 1968.

Hjelmslev, L., **Prolégomènes à une théorie du langage,** Paris, 1968.

Kamlah, W., Lorenzen, P., **Logische Propädeutik,** Mannheim, 1967.

Mounin, G., **Introduction à la sémiologie,** éd. de Minuit, 1970.

Peirce, C.S., **The Philosophy of Peirce: Selected Writings ,**edited by J. Buchler, London, 1940.

Todorov, T., **Théories du symbole,** Le Seuil, 1969.

Trabant, J., **Elemente der Semiotik,** München 1976.

Walther, E., **Allgemeine Zeichenlehre,** Stuttgart, 1974.

فهرس الموضوعات



صادر عن دار الطليعة

فلسفة

تاريخ الفلسفة: اميل برهييه

(١) الفلسفة اليونانية (طبعة ثانية)
(٢) الفلسفة الهلنستية والرومانية (طبعة ثانية)
(٣) العصر الوسيط والنهضة (طبعة ثانية)
(٤) القرن السابع عشر (طبعة ثانية)
(٥) القرن الثامن عشر (طبعة ثانية)
(٦) القرن التاسع عشر ١٨٠٠ ـ ١٨٥٠
(٧) الفلسفة الحديثة

الموسوعة الفلسفية (طبعة خامسة)
إعداد لجنة من العلماء والأكاديميين السوفيات
بإشراف م. روزنتال وب. يودين

معجم الفلاسفة
الفلاسفة، المناطقة، المتكلمون، اللاهوتيون، المتصوفون
إعداد: جورج طرابيشي

هيغل: **موسوعة علم الجمال** (طبعة ثانية)

ـ المدخل إلى علم الجمال/ فكرة الجمال
ـ الفن الرمزي/ الكلاسيكي/ الرومانسي
ـ فن العمارة/ النحت/ الرسم/ الموسيقى/ الشعر

هيغل: **علم ظهور العقل**
ترجمة مصطفى صفوان

رسالة في اللاهوت والسياسة (طبعة ثالثة)
سبينوزا

الوجود والقيمة
سامي خرطبيل

موت الإنسان في الخطاب الفلسفي المعاصر
هيدجر، ليفي ستروس، ميشيل فوكو
د. عبد الرزاق الدواي

الميتافيزيقا، العلم والايديولوجيا
عبد السلام بنعبد العالي

التطور والنسبية في الأخلاق
د. حسام محي الدين الآلوسي

البعد الجمالي
نحو نقد النظرية الجمالية الماركسية
هربرت ماركوز

ارسطو
الفرد تايلور
ترجمة: د.عزت قرني

فلسفة ديكارت ومنهجه (طبعة ثانية)
نظرة تحليلية ونقدية
د. مهدي فضل الله

بدايات التفلسف الإنساني
الفلسفة ظهرت في الشرق
د. مهدي فضل الله

هيغل والهيغلية
رينيه سرّو
ترجمة: د. أدونيس العكره

تطور الفكر الفلسفي (طبعة رابعة)

تيودور اويزرمان

مداخل الفلسفة المعاصرة

فكرة الفلسفة منذ هيجل، الأفكار السياسية، التحليل النفسي، علم العلم، الوجوديات، الظهورية، البنيوية، الفكر التقني

جماعة من المؤلفين

إعداد وترجمة د. خليل احمد خليل

بناء النظرية الفلسفية

دراسات في الفلسفة العربية المعاصرة

د. محمد وقيدي

العقلانية المعاصرة بين النقد والحقيقة

(طبعة ثانية منقحة)

د. سالم يفوت

فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع

د. سالم يفوت

الزمان التاريخي

من التاريخ الكلّي إلى التواريخ الفعلية

د. سالم يفوت

المثقف والسلطة

دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر

محمد الشيخ

كتاب الجرح والحكمة

الفلسفة بالفعل

د. سالم حميش

اضواء فلسفية على ساحة الحرب اللبنانية

د. انطوان خوري

الفلسفة العربية ـ الإسلامية

فلسفة الكندي
وآراء القدامى والمحدثين فيه
د. حسام محي الدين الألوسي

من المعرفة إلى العقل
بحوث في نظرية العقل عند العرب
د. محمد المصباحي

الفلسفة السياسية عند الفارابي (طبعة ثالثة)
عبد السلام بنعبد العالي

المناحي الفلسفية عند الجاحظ (طبعة ثانية)
د. علي بو ملحم

ابن خلدون وتاريخيته (طبعة ثانية)
د. عزيز العظمة

بحوث ومقارنات في تاريخ العلم وتاريخ الفلسفة في الإسلام
د. عمر فروخ

نظرية الحركة الجوهرية عند الشيرازي
هادي العلوي

مطبعة دار الكتب ساحة رياض الصلح بناية العازارية تلفون: ٦٤٥٠٣٩ (٠١)

١١٨٢/ ٩٤/ ١٠٠٠